المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

الإطار القانوني لحماية حقوق الحيوان (دراسة مقارنة)

د. هند علي محمد السوداني
قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة ميسان، العراق
البريد الالكتروني: Fadc2012@yahoo.com

الملخص

ان قوانين رعاية الحيوان هي لوائح تهدف إلى حماية الحيوانات من الإيذاء وضمان معاملتها معاملة إنسانية، وتتفاوت معاييرها باختلاف البلدان، متأثرةً بالثقافة والأخلاق والقانون. تُحلل هذه الدراسة أهمية هذه القوانين، وسياقاتها التاريخية، والتحديات التي تواجه تنفيذها. كما تستكشف تأثير تشريعات رعاية الحيوان على المجتمع، مع تسليط الضوء على دور التوعية العامة والتعاون الدولي في تعزيز ممارسات رعاية الحيوان. بالإضافة إلى ذلك، يتبين من خلال الدراسة أن المخالفات والجرائم المرتكبة بموجب القوانين الخاصة لحماية الحيوانات في الدول منتشرة الى حد كبير، وذلك يرجع الى أسباب عديدة منها انخفاض مستوى الوعي القانوني في الرفق بالحيوانات إضافة الى ذلك ندرة القوانين والتشريعات لمعاقبة مرتكبي الجرائم التي ترتكب ضد الحيوانات. بالنسبة لأهداف الدراسة اذ تهدف هذه الدراسة الى معرفة القوانين التي تصدرها التشريعات لحماية حقوق الحيوانات اذ ان حقوق الحيوانات هي مبادئ أخلاقية ترتكز على الاعتقاد بأن الحيوانات يجب ان تتمتع بحقوق قانونية لحمايتها. اما بالنسبة لمنهجية الدراسة المتبع في هذا البحث فقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي والمقارن بين العراق وماليزيا من خلال تحليل القوانين التي صدرت في تلك الدول والخاصة بحماية الحيوانات. من التوصيات المقترحة لمكافحة جرائم الحيوانات يكون من خلال تعزيز الوعي العام عن طريق تنفيذ حملات التوعية الوطنية لتثقيف المواطنين حول رعاية الحيوانات وحماية حقوقها. كذلك دمج تعليم رعاية الحيوان في المناهج المدرسية لتوعية الطلبة مع كيفية التعامل برفق مع الحيوانات اومن خلال الدعم السياسي والتشريعي عن طريق دمج الطب الشرعي البيطري في النظام القانوني والتأكيد على دور الأطباء البيطريين ودورهم في جمع الأدلة القانونية وتقديمها بشكل قانوني الى المحكمة في حال وقوع انتهاك على حقوق الحيوانات. كذلك تقديم برامج تدريبية متخصصة للأطباء البيطريين في علوم الطب الشرعي مع التركيز على جمع الأدلة وحفظها في حالات القسوة على الحيوانات والوفيات غير الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: حقوق الحيوان القانونية، نظريات الحقوق، قانون حماية الحيوانات البرية.

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

The Legal Framework for Animal Rights Protection (A Comparative Study)

Dr. Hind Ali Mohammed Al-Sudani
Department of Public Law, College of Law, University of Maysan, Iraq
Email: Fadc2012@yahoo.com

ABSTRACT

This study shows that violations and crimes committed under animal protection laws in countries where crimes were widespread. The number of crimes is quite high considering the size of the country. This may be due to several factors such as low legal awareness of the requirements under these laws, public indifference and poor consideration of animal welfare. As for the objectives of the study, this study aimed to know the laws issued by the legislation to protect animal rights, as animal rights are ethical principles based on the belief that animals deserve to enjoy legal rights to protect them. As for the study methodology followed in this research, it focused on the analytical and comparative approach in the countries of Iraq and Malaysia by analyzing the laws issued in those countries related to animal protection.

These countries also have legislative frameworks for animal welfare. The proposed recommendations to combat animal crimes are through raising public awareness by:

• Implementing national awareness campaigns to educate the public about animal welfare and rights. As well as integrating animal welfare education into school curricula to promote a culture of respect. Political and legislative support: Advocating for policies that support the integration of veterinary forensics into the legal system. In addition, ensuring that veterinarians have the legal authority and protection to collect and present forensic evidence in court.

Keywords: Legal animal rights, Rights theories, Wildlife protection law.

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

المقدمة:

أولا: -موضوع البحث:

قال تعالى في كتابه الكريم "ما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أُمم أمثالكم"[1]. هذا يعني أن جميع الحيوانات، من البهائم او الوحوش والطيور، كلها أمم أمثالكم خلقها الله تعالى. وان لها الحق في الحياة، ان للحيوان **أثر مهم في حياة الانسان اذ ان الانسان يستفيد من الحيوان في مختلف نواحي الحياة ومنذ أقدم العصور.**[2] مع ظهور حقوق الحيوان القانونية في الآونة الاخيرة، ظهرت الحاجة الى تنظيم موضوعي أكثر لحماية حقوق الحيوان باعتبارها حقوقًا قانونية. وعلى هذا النحو، يواجه المجتمع على نحو متزايد معضلات قانونية واقتصادية وأخلاقية حول المكان المناسب للحيوانات ومدى احترام مصالحها، حتى عندما تتعارض تلك المصالح مع ما هو أفضل للبشر. وقد أدى الاعتراف بهذه القضايا إلى ظهور القوانين التي تختص بحماية حقوق الحيوانات والتي تسعى في المقابل إلى تحقيق المزيد من الحماية القانونية.يتناول هذا البحث قضايا مفاهيمية ومعيارية اذ تتعلق بطبيعة القانون وأسسه في مجال حقوق الحيوان وذلك من خلال دراسة بعض الأسئلة الرئيسية التي تتعلق بموضوع الدراسة منها: هل يمكن للحيوانات أن تمتلك الحقوق القانونية لحمايتها. تقدم هذه الدراسة لمحة شاملة عن القضايا المطروحة في النقاش الدائر حول زيادة الحماية القانونية والاجتماعية للحيوانات. وتختتم الدراسة بمناقشة مستقبل حقوق الحيوان، وتحديداً أنواع الإصلاحات التي يسعى إليها المدافعون عن الحيوان.[3] إن "النقص في تنفيذ التشريعات المتعلقة بحقوق رعاية الحيوانات في الدول، هي ظاهرة موثقة جيدًا. وهذا النقص الواضح في التشريع هو الذي يسمح لعدد لا يحصى من حالات القسوة على الحيوانات والفشل في توفير رعاية الحيوان بأنه لا يتم اكتشافها أو ملاحقتها قضائياً .قدمت الدراسة أيضا بعض المفردات المفاهيمية الجديدة لحقوق الحيوان البسيطة والأساسية، وذلك من أجل التمييز بين الثغرات القانونية في الدول محل الدراسة وقد شجب الكثيرون تقصير الدولة في تطبيق تشريعات رعاية الحيوان بسبب الآثار السلبية المباشرة على مصالح الحيوان اذ ان مثل هذا القصور في التنفيذ له تأثير مجتمعي أعمق بكثير لأنه يقوض سيادة القانون .وهذا ما لاحظناه من خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بسيادة القانون من الفرضيات المهمة التي يجب افتراضاها في هذه الدراسة هي , أولاً لتعزيز الاقتراح القائل بأن الدولة لديها التزام عام بإنفاذ القانون، وعلى وجه التحديد، تشريعات رعاية الحيوان .ثم ينظر بعد ذلك إلى القضايا العملية التي تنشأ مع هذه الحجة، وعلى وجه التحديد تقدير الملاحقات القضائية الخاصة , وبالتالي بغض النظر عما إذا كانت مصالح الحيوانات في مقدمة أذهاننا، فهي مسألة يجب أن تهمنا جميعا. كذلك هذه الدراسة تؤكد ان بعض من حقوق الحيوان ورفاهيته مهملة إلى حد كبير في العراق وفي أهداف التنمية المستدامة نقترح أربع طرق لتعزيز حقوق رعاية الحيوانات في العراق وهي: (1) نقترح إنشاء منظمة في العراق تابعة للأمم المتحدة تعمل في مجال حماية الحيوان، (2) ندعم الأفكار التي تبين الى ادراج هدف إضافي من أهداف التنمية المستدامة بشأن رعاية الحيوانات في العراق ومدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة للاستدامة (3) .نقترح تعزيز حقوق الحيوانات ضمن إطار الحقوق الطبيعة لتعزيز المعايير التي لا تتمحور حول الإنسان فقط، (4) نوصي بإدخال الحقوق الإجرائية للحيوانات في المشاريع المرتبطة بتمويل أهداف التنمية المستدامة.وهناك حاجة إلى نظرية قانونية لحقوق الحيوان, أي نظرية تخص حماية الحيوان وضمان حقوقه اذ لا تزال الأسس المفاهيمية لحقوق الحيوان القانونية غير مستكشفة بشكل ملحوظ. لغاية الآن، بخلاف ذلك، فإن معظم الكتابات القانونية في هذا المجال تعمل مع مفهوم غامض بدائي وغير متمايز لحقوق الحيوان. على الرغم من أن حقوق الحيوان تم وضعها في الأصل على أنها حقوق أخلاقية،

---

[1] (سورة لأنعام: 38).

[2] عماد عمران, لحيوان في الفكر العربي حتى عام 11 هجرية/ 632 ميلادية دراسة تاريخية؟, 2022, الحيوان في الفكر العربي حتى عام 11 هجرية/ 632 ميلادية دراسة تاريخية https://www.alukah.net/library/0/158867/, تاريخ زيارة الموقع, 6/21/ 2024 الساعة 3 pm . ينظر أيضا حقوق الحيوانات في الإسلام مقارنة بالقوانين الحديثة رؤية شاملة 2025 , https://www.nabdalarab.com/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8

1 Mansi Gupta ,International Laws for the Protection of Animal Rights and Welfare https://doij.org/10.10000/IJLMH.111497.,

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

إلا أنها كان الاوجب ان يتم توضيحها بشكل أعمق كحقوق قانونية أساسية لذا يتطلب إضفاء الطابع المؤسسي القانوني من خلال تعزيز الحقوق المعترف بها قانونا عن طريق إيجاد آليات حماية وإنفاذ القانون الأكثر صرامة. ونظرًا لنقص التشريعات اذ يبدو أنه من المستحسن إعادة التفكير في صياغة النصوص القانونية بشكل يوفر الحماية الحقيقية للحيوانات، ويكون ذلك عن طريق تفسير النصوص الدستورية المتعلقة في هذا المجال.

ثانيا: -إشكالية الدراسة:

على الرغم من وجود تشريعات قد وضعت من قبل الدول والتي يجري تنفيذها حاليًا بحق مرتكبي جرائم الحيوانات، الا ان هذه الجرائم لا زالت ترتكب وبأبشع طرق ضد الحيوانات في بعض البلدان ومنها العراق وماليزيا (الدول محل الدراسة في مجال بحثنا). اذ من بين الجرائم الشائعة هي جرائم تهريب الحيوانات البرية، وبيع الحيوانات التي يتم اصطيادها بشكل غير قانوني، والصيد دون تصريح، والتسليم غير القانوني باستخدام الحيوانات المحمية دون الترخيص وهي أكثر الجرائم انتشارا على الرغم من صدور قانون الحفاظ على الحياة البرية الماليزي لعام 2010 المعدل وقانون لحماية الحيوانات البرية في العراق رقم (17) لسنة 2010. ومن الأسئلة الفرعية في هذه الدراسة هي:

1. هل يجب أن تتمتع الحيوانات بحقوق قانونية مثل الحق في الحياة، السلامة الجسدية والحرية والتحرر من التعذيب؟
2. ما هي الأطر القانونية والوطنية والتي تحمي بدورها حقوق الحيوان؟
3. ما هي العقوبات الواجب اتخاذها من قبل الدولة بحق مرتكبي جرائم الرفق بالحيوان؟
4. هل لحملات التوعية والتشريعات الجديدة دورا أساسيا في الحد من انتهاك حقوق الحيوان؟

هذه الأسئلة ان شالله سوف نجد لها الإجابة في مجال بحثنا المتواضع عن هذا الموضوع.

ثالثا: -اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على التشريعات التي تهدف لرعاية وحماية حقوق الحيوانات وتنفيذها بالشكل الصحيح والحد من انتشار الجرائم المرتكبة ضد الحيوانات من خلال تنفيذ القوانين الصارمة بحق مرتكبي هذه الجرائم اذ، ان تطبيق التشريعات من جانب الدولة وذلك لتحقيق الرعاية القانونية للحيوان وبشكل فعال هي قضية دستورية، وعلى وجه التحديد، فهي مشكلة ايضا ينبغي أن تشغل بالنا جميعا، وليس فقط أولئك الذين يهتمون بمصالح الحيوانات، بالتالي إن مثل هذه القضايا يجب النظر اليها من جانب أخلاقي وقانوني. كذلك هدف الدراسة هو رفع مستوى القلق بشأن القصور في تنفيذ التشريعات المتعلقة بحقوق الحيوان إلى ما هو أبعد من المستوى السياسي إلى المستوى الدستوري. ببساطة، أود أن أزعم بأن عدم تنفيذ التشريعات لحماية ورعاية الحيوان يمثل مشكلة دستورية.

رابعا: -المنهجية والافتراضات والتعاريف المستخدمة في هذه الدراسة

لقد تمت مراجعة الدراسات السابقة والمتعلقة بسيادة القانون لتعزيز الحجة القائلة بأن عدم إنفاذ او النقص في التشريعات الخاصة لرعاية الحيوان هو أمر غير دستوري.ان هذه الحجة تؤدي الى فرضيتن هما أولاً، نريد أن نوضح بالاقتراح القائل بأن أحد تصورات سيادة القانون يتطلب، وبشكل عام الدولة ملزمة بتنفيذ القانون وكما هو معلن. ثانيا، يجب توضيح الاقتراح القائل بأن الدولة، وعلى وجه الخصوص، ملزمة بإنفاذ تشريعات رعاية الحيوان .بالنسبة للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة فقد ركزت على المنهج التحليلي والمقارن في بلدان العراق وماليزيا من خلال تحليل القوانين التي صدرت في تلك الدول والخاصة بحماية الحيوانات كذلك هذه الدول لديها أطر تشريعية لرعاية الحيوان. الافتراض الرئيسي في هذه الدراسة هو أن الدولة -بشكل مباشر أو غير مباشر - تقلل بشكل روتيني من تشريعات رعاية الحيوان على الرغم من عدم وجود مساحة في هذه الدراسة وذلك للخوض في تفاصيل مستفيضة، فاذا كانت هناك مشاكل سياسية واضحة تتعلق بعدم تنفيذ تشريعات رعاية الحيوان، فإن ذلك له تأثير سلبي مباشر على الحيوانات التي فشلت الدولة في حمايتها. لذلك يمكن تعريف حقوق الحيوان بأنها "مبادئ أخلاقية ترتكز على الاعتقاد بأن الحيوانات غير البشرية تستحق القدرة على العيش كما تشاء، دون أن تخضع لرغبات البشر".

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

إن الأداة الدستورية التي نرغب في استخدامها لتحقيق هذا الارتقاء هي سيادة القانون . وبالمقارنة مع تنفيذ القانون"، فإن "سيادة القانون" مصطلح أصعب بكثير في التعريف، ولا تستطيع الباحثة ان تقدم وصف شامل هنا: اذ إنها عبارة تستخدم كثيرا في مجالات الدراسات القانونية، في حين أنه تم التعبير عنها بسهولة باعتبارها أحد "الركائز المزدوجة" للدستور -وهو الركيزة التي تسيطر على مخاطر السلطة التقديرية في الدولة , فإنه يتم الاستشهاد بها لأغراض الدراسة فقط ،اذ أستخدم هذا المصطلح للمساعدة في تقييم "طبيعة المؤسسات القانونية الرسمية، والقواعد والممارسات، والميزات التي تعتبر ضرورية ليكون النظام القانوني في حالة جيدة." ولإظهار أن الفجوة او ما يسمى بنقص التشريعات في مجال التنفيذ أعلاه والتي ترتبط المشكلة فيها بسيادة القانون، تحتاج إلى إظهار أن الالتزام بسيادة القانون يتطلب تنفيذ القانون. في هيكلية البحث اذ سنوضح كيف تقع على عاتق الدولة التزام عام بتنفيذ القانون والتزام محدد بتنفيذ التشريعات لرعاية الحيوان وعلى وجه الخصوص (استخدام مفهوم سيادة القانون). تم تقسيم البحث الى مبحثين الاول هو الزامية الدولة بتطبيق قانون رعاية حقوق الحيوان اما المبحث الثاني فقد تضمن القوانين الفيدرالية الماليزية والعراقية لحماية حقوق الحيوان. وكما هو موضح في هيكلية البحث

خامسا: -هيكلية البحث: -

تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين الاول يتضمن الزامية الدولة بتطبيق قانون رعاية حقوق الحيوان وقد قسم الى مطلبين الأول كان بعنوان علنية **القانون والتطابق في القانون**، اما المطلب الثاني فتضمن **أسس حقوق الحيوان القانونية**، اما المبحث الثاني فقد تضمن القوانين الفيدرالية الماليزية والعراقية لحماية حقوق الحيوان وكان ذلك في مطلبين الأول بعنوان **القوانين الفيدرالية الماليزية لحماية حقوق الحيوان، والمطلب الثاني وضح قوانين رعاية الحيوان في التشريعات العراقية. ومن الله التوفيق**

المبحث الاول
الزامية الدولة بتطبيق قانون رعاية حقوق الحيوان

سيقدم هذا القسم الافتراض القائل بأن الدولة ملزمة بشكل عام بتنفيذ القانون، وبعبارة ادق ان هذا المفهوم ضيق لسيادة القانون"، والذي يعطي أهمية لليقين القانوني وإمكانية التنبؤ بان النظام القانوني الذي يلتزم بمثل هذا المفهوم قد يضمن علنية القانون واستقراره واتساقه واحتمالاته، مع ضمان أيضًا التطابق بين القانون الموجود في الكتب والطريقة التي يتم بها إدارة النظام العام فعليًا[1] ولا ينص هذا المفهوم على أي متطلبات موضوعية، أو أي محتوى معين للقانون .وبدلا من ذلك، فهو يركز على ضمان أن القانون يخبر المواطن "ما هي الحقائق التي يمكن أن يعتمد عليها، وبالتالي يوسع النطاق الذي يمكنه من خلاله التنبؤ بعواقب أفعاله.[4]هناك جانبان في هذا المفهوم لسيادة القانون يشيران الى ان الدولة ملزمة بإنفاذ القانون: أي مبدأ العلنية في القانون والتطابق في القانون[1]

المطلب الأول
علنية القانون والتطابق في القانون

حقوق الحيوان **"موضوع متعدد القضايا، مرتبط بنقاشات مختلفة حول الحقوق والعدالة"**، أي أنها قضية معقدة (إن لم تكن مثيرة للجدل) وتتضمن تفسيرات متعددة وتداعيات متنوعة على جميع جوانب المجتمع البشري، مع اختلافات إضافية بين البلدان والثقافات.

وقد يكون من الصعب فهم هذا الموضوع فهو متعدد الجوانب، ناهيك عن توضيح ما يمكن للفرد فعله لدعم حقوق الحيوان. لذلك ان الفكرة الأولى لتطبيق قانون رعاية حقوق الحيوان , هو أن القانون يجب أن يكون عاما، وهو

(1) Supreme Court of India, civil appeal no 5387 of 2014, 7 May 2014; Kerala High Court, AIR 2000 KER 340, 6 June 2000', [13]);
(2) Delhi High Court, CRL MC no 2051/2015 (recognizing birds' fundamental rights), 15 May 2015[4]

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

ما قد لا يبدو وكأنه شرط واضح لسيادة القانون اذ لا تحتاج الدولة إلى نشر هذه المعايير والقواعد لكل مواطن على حدة، بل ببساطة تجعلها متاحة ويمكن الوصول إليها عندما نتحدث عن "الطابع العام للقانون" فإننا نتحدث بالتالي عن "الوجود الدائم لمعايير معينة في مجتمع معين - وقدرة القانون على تشكيلها - ليست مجرد "ملاءمة إدارية عملية على غرار سهولة حكم الناس إذا كانوا يعرفون ما هو متوقع منهم" وعلى الرغم من ظاهرة التطبيق الذاتي الطوعي، فإن إنفاذ القانون بالكاد يبدو عنصرًا ضروريًا لهذه الفكرة .علاوة على ذلك، افترض العمل على العلاقة بين القانون والأعراف الاجتماعية , اذ أن مجرد نشر القانون دون أي إنفاذه سيكون كافيًا لتغيير السلوك البشري، في حين أن الدولة يجب عليها ان تطبق القانون، فان الافراد في المجتمع سوف يطبقون القانون والأعراف التي يمثلها من خلال محاسبة المخالفين,2 وهنا يتمتع القانون غير المطبق في الدولة بالقدرة على أن يكون فعالاً طالما أنه يتماشى مع الأعراف الاجتماعية القائمة، ولكن لتغيير تلك الأعراف الاجتماعية، يجب إنفاذه .وإذا لم يتم تطبيقه، ولم يتماشى مع الأعراف الاجتماعية القائمة، فليس هناك سبب للاعتقاد بأنه سيغير السلوك البشري .وتربط هذه الفكرة بالدعاية للقانون، إذا كان من الأهمية بإمكان ضمان قدرة الأفراد على تغيير سلوكهم وفقًا لذلك، فيجب أن يتمتع القانون بالقدرة على تغيير سلوكهم، وهذا يأتي من خلال الإنفاذ للقانون ومن هذا المنظور، ومن أجل دعم سيادة القانون، فإن الدولة ملزمة بإنفاذ القانون: اذ يجب أن يمثل إشارة ذات معنى يمكن للأفراد الاعتماد عليها وتعكسها الأعراف الاجتماعية .في غياب التنفيذ، وربما تتعارض الأعراف الاجتماعية مع القانون، مما يزيد من احتمالية عدم إطاعة الأفراد للقانون، وبالتالي يجعل من الصعب على الأفراد الآخرين معرفة ماهية القانون وكيف يتم تنظيم حياتهم وفقًا لذلك المبدأ. لذلك يجب ان نوضح **هل ان الدولة ملزمة بتطبيق قانون الرفق بالحيوان ثم بعد ذلك , يجب توضيح العواقب العملية للدولة اذا لم تتحمل التزاماً عاماً بفرض القانون ورعاية حقوق الحيوان**

أولا: هل الدولة ملزمة بتطبيق قانون الرفق بالحيوان بشكل خاص؟

أثبتت الدراسات بأن المفهوم الشكلي الدقيق لسيادة القانون لديه القدرة على إلزام الدولة بإنفاذ القانونويكون ذلك من خلال تقديم مفهوم أكثر الزاما يُلزم الدولة بإنفاذ التشريعات في الدولة والقيام بالإصلاحات التشريعية التي تفرضها السلطة العامة ,[5]ومنها التشريعات الخاصة لرعاية حقوق الحيوان على وجه الخصوص. ان المفاهيم الكثيفة لسيادة القانون تميز نفسها من خلال المطالبة بمحتوى معين في القانون، على سبيل المثال، أن القانون يجب أن "يكون متسقًا مع المبادئ الموضوعية لحقوق الإنسان الدولية والعدالة بالإضافة إلى المبدأ القائل بأن الأشخاص الذين يحكمهم القانون يجب أن يشاركوا أيضًا في صدوره (1) أو بدلاً من ذلك، يجب أن يعترف القانون بـ "الحقوق والواجبات الأخلاقية فيما يتعلق ببعضها البعض، والحقوق السياسية ضد الدولة ككل "وسوف يتم التطرق الى ثلاثة مبادئ جوهرية مختلفة، والتي إذا تم تبنيها كجزء من سيادة القانون، فسوف تتطلب إنفاذ تشريعات لرعاية الحيوان وهي : الحقوق، والكرامة، والضعف [6].

1. **الحقوق**

بالنظر إلى أن أمثلة المفاهيم التي تم ذكرناها تطلب من القانون الاعتراف بحقوق الإنسان ودعمها، فمن السهل تصور مفهوم دقيق وواسع لسيادة القانون، (2) [7]يتطلب أيضًا الاعتراف بحقوق الحيوان، لماذا نمنح الحيوانات حقوقًا؟ لقد استغل الانسان الحيوانات، وأسى إليها، وشوّهها (مثلًا إزالة قرونها، إلخ)، وقتلها، واستعبدها بطرق أخرى منذ القدم. وإن حُجّة منحها حقوقًا قانونية هي إقرارٌ بأحقيتها، ككائناتٍ واعيةٍ تشعر، في معاملةٍ أكثر إنسانية، وكرامة، وتقديرٍ واحترامٍ لهذه الحقوق. وبينما ينبغي علينا تحسين طريقة معاملتنا للحيوانات، فإنّ حصولها على حقوقٍ يعني "عدم حبسها، وضربها، وحبسها في أقفاص، وتلقيحها صناعيًا، وتشويهها وإيذائها، وقتلها" وذلك لتحقيق منفعةٍ بشرية. تشمل الانتهاكات الأخرى لحقوق الحيوانات التلقيح لضمان إنتاج الحليب؛

(1) ندى عادل رحمة، هند علي محمد، "دور المحكمة الاتحادية العليا من السكوت التشريعي لقانون النفط والغاز"، مجلة ميسان للدراسات القانونية، العدد (الحادي عشر)، 2024، ص. 12.

(1) Fuller, L., The Morality of Law, Yale, New Haven, CT, 1969

[7] 2 . ادريس عبدللة فيصل ود. مسلم طاهر حسون, الضمانات القانونية لمهام المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسام, دراسة مقارنة, بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة, العدد (الثامن) المجلد (1)lSSN-2575-4675, 2023, ص 56.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

والتدريب على الأداء (على سبيل المثال، في السيرك)؛ والتسابق؛ والتشريح الحي واختبار المنتجات عليها؛ والصيد الترفيهي؛ وسلخها للحصول على الفراء أو الجلد، أو نتف ريشها؛ والاحتفاظ بها في الأسر من أجل ترفيهنا (سواء في المنازل أو في حدائق الحيوان).[8]

هناك، نظريات ظهرت والتي تهدف الى ضمان وجود حقوق معينة للحيوانات، وأبرزها كانت للفقيه ستيفن وايز ومشروعه حول حقوق الحيوان (3) .[9]بل كانت هناك بعض التطورات التي ظهرت في هذا المجال .وقد صاغ المنظرون مثل توم ريغان)(Regan T, : 21983[10]وغاري فرانسيوني . (4) [11]أطروحات بديلة لتوسيع نطاق الحقوق لتشمل الحيوانات فقد اقترح فرانسيوني مؤخرًا أن "أي نظرية معقولة ومتماسكة لحقوق الحيوان يجب أن تركز على حق واحد فقط للحيوانات -وهو الحق في عدم معاملتها كملكية للبشر" كذلك الشريعة الإسلامية السمحاء اول من اهتمت بحقوق الحيوان (5) .[12]

2. الكرامة

نظراً للمشكلة المنطقية المتمثلة في توسيع مفهوم سيادة القانون ليشمل حماية حقوق الحيوان الأساسية وهو ما يستلزم نتيجة أقوى بكثير من الادعاء الذي نرغب في تقديمه -فمن الضروري اتخاذ مسار بديل .إحدى هذه المسارات هو إثبات شيء أكثر تجريدًا من الافتراض القائل بأن الحيوانات لها حقوق أساسية، أي أن الحيوانات لها كرامة ايضا، وإذا كان من الممكن إظهار أن الحيوانات لديها حق المطالبة بمعاملتها بكرامة، فقد يكون من الممكن تعزيز مفهوم سيادة القانون الذي يسعى أيضًا إلى تعزيز تلك الكرامة واحترامها.في بعض النواحي، يكون إثبات مطالبة الحيوانات بالكرامة أسهل بكثير من إثبات امتلاكها لحقوق أساسية .وخلافا للحقوق الأساسية الحياة والحرية، على سبيل المثال فإن التشريعات تعترف بالفعل بحق الحيوانات في الكرامة: فالدستور السويسري مثلا وتشريعات رعاية الحيوان يعترفان بكرامة الحيوان علاوة على ذلك، كما جادل كيمبرز، على الرغم من الغموض المفاهيمي للمصطلح هناك وضوح حول ما يطلبه مثل هذا الادعاء في الممارسة العملية: أن الحيوانات لها أهمية أخلاقية مباشرة، وأن صناع القرار القانوني يجب أن يعطوا لرعاية الحيوان ومصالحه الاعتبار الواجب [13](. 1)وهذا يعني أنه حتى لو لم يذهب المشرعون إلى ما ذهب إليه السويسريون من خلال الاعتراف صراحة بكرامة الحيوانات، فإن أي تشريع يعترف بشكل مناسب بالأهمية الأخلاقية للحيوانات ومصالحها يعتبر ضامنا بكرامتها.والأمثلة على هذا الاعتراف عديدة؛ ما يعتبره كمبرز آثارًا للكرامة موجودة في القانون الوضعي ,هذه

Analyzing the Impact of Animal Welfare Laws Across Different Countries ,25 March 19, 20 Harrison Whitmore
Analyzing the Impact of Animal Welfare Laws Across Different Countries — humanenyc.org 8

Wise S.M. Rattling the Cage: Toward Legal Rights for Animals. Perseus; Cambridge, MA, USA: 2000.

(2)Dorothy K.S., Khoo C.K., Ho H.W., Navanithakumar B., Faizah H.M.S., Mishrin., M.I., Anun M. &

(3)Quaza N.H.N A study of public preferences of trap-neuter-release (TNR) and trap-euthanasi, . (TE) programmes of free roaming dogs in Penang. Malaysian, Journal of Veterinary Research, 10(2 (2019).p 21):[10]

(4)Duffield (2013). The enforcement of animal welfare offences and the viability of an infringement regime D as a strategy for reform. N. Z. Univ. Law Rev.; 897:910[11]

[5]اهتمت الشريعة (القانون الإسلامي) بحقوق الحيوان منذ القدم. وهذا الأمر مذكور في القرآن والحديث. ففي القرآن، هناك العديد من الآيات القرآنية التي تشير للحيوانات وجميعها إيجابية. الحيوانات من ذوت الأرواح فهي تكون مجتمعات وتتواصل وتعبد الله بطريقتها الخاصة. وقد نهى النبي اتباعه عن إيذاء أي حيوان وأمرهم باحترام حقوق الحيوانات.عن جابر بن عبد الله قال :دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم معبد حائطا فقال:" يا أم معبد، من غرس هذا النخل، أمسلم أم كافر؟ فقالت: بل مسلم. قال:" فلا يغرس المسلم غرسا فيأكل منه إنسان، ولا دابة، ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة"

(1)E.B, Kempers ; Animal Dignity and the Law: Potential, Problems and Possible Implications. Liverp. Law Rev. 2020 41:173. doi: 10.1007/s10991-020-09244-1[13]

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

الآثار تجعلها وسيلة أكثر ملاءمة لتعزيز مصالح الحيوانات من المشاريع الأكثر راديكالية التي تعترف بالحقوق، لأنها "لن تتطلب الانتقال إلى نموذج قانوني مختلف تماما بل بالأحرى تحول في التركيز" من الأفكار التي تتمحور حول الإنسان والتي لا رجعة فيها بشأن رعاية الحيوان. [14](2)

3. الوهن او الضعف

هناك قيمة جوهرية مماثلة -ولكنها مختلفة -للاعتراف بكرامة الحيوانات وحمايتها في إطار سيادة القانون، وهو الاعتراف بالحيوانات باعتبارها مخلوقات ضعيفة، وأن الالتزام بسيادة القانون يتطلب حماية هذا الضعف ([15](3) يجب أن نقدر الحيوانات ليس لقربها من البشر، ولكن بدلاً من ذلك، بسبب حياتها الضعيفة والغير مستقرة ، على عكس البشر. وتعتمد الحيوانات الأليفة طوال حياتها على البشر لتزويدها بالتغذية والمأوى وغير ذلك من الرعاية .إن التبعية الدائمة للحيوانات الأليفة هي من صنع البشر والسيطرة عليها، مما يجعلها عرضة للاستغلال بشكل فريد [16](1).ربما تكون الحيوانات الأليفة هي الأكثر ضعفًا بين جميع الكائنات الواعية.لكن من الأهمية أن يكون تحليل الضعف لا يتوقف على إزالة وضع الحيوانات كممتلكات، حتى لو ظل هذا هو الهدف النهائي، مع تجنب الصعوبات التي تم تحديدها في تحليل الحقوق الموضح أعلاه .أخيرًا، "يمكن أن يساهم الضعف في تخفيف بعض الآثار الصارخة التي تنطوي عليها حالة الملكية للحيوان . والمقصود من هذا الكلام بان الدولة لديها التزام خاص بنفاذ قانون الرفق بالحيوان وعلى وجه الخصوص إذا قمنا بإدراج القيم الجوهرية لتعزيز أو لحماية كرامة الحيوانات أو ضعفها في مفهوم "أعمق" لسيادة القانون، فمن أجل دعم تلك القيم وسيادة القانون، ويجب على الدولة فرض التشريع الذي يحمي تلك القيم وسيادة القانون. كذلك يمكن للتعاون بين الدول أن يُحسّن بشكل كبير رعاية الحيوان عالميًا من خلال وضع معايير موحدة وتبادل أفضل الممارسات. فعندما تعمل الدول معًا، يُمكنها وضع أطر شاملة تُعالج قضايا مثل تربية الحيوانات الصناعية، واختبار الحيوانات، والحفاظ على الحياة البرية. على سبيل المثال، تُحدد المنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE) معايير دولية لصحة الحيوان ورفاهيته، والتي يُمكن للدول الأعضاء اعتمادها لتعزيز لوائحها الخاصة. ويُؤدي هذا التعاون إلى تطبيق أفضل لقوانين رعاية الحيوان، كما يتضح من جهود الاتحاد الأوروبي لمواءمة تشريعات رعاية الحيوان بين الدول الأعضاء، مما يُؤدي إلى تحسين ظروف ملايين الحيوانات. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن لمبادرات البحث المشتركة أن تُوفر بيانات قيّمة حول ممارسات رعاية الحيوان، مما يُمكّن الدول من التعلم من نجاحات وإخفاقات بعضها البعض.

ثانيا: العواقب العملية

لقد أثبتت الدراسات لغاية الآن أن الدولة تتحمل التزاماً عاماً بفرض القانون، وإذا قمنا بتوسيع مفاهيم الكرامة والضعف لتشمل الحيوانات، فإن هناك التزاماً خاصاً بفرض التشريعات التي تحمي مصالحها .إن القصور المنهجي في تطبيق تشريعات رعاية الحيوان هو فشل في الوفاء بهذا الالتزام، وبذلك تقوض فيه الدولة سيادة

(2)Rolston H. Human uniqueness and human dignity: Persons in nature and the nature of persons. In: Schulman A., editor. Human Dignity and Bioethics. The President's Council on Bioethics; Washington, DC, USA: 2008. pp. 129–153.[14]

(3)[15]الحركة الحديثة المؤيدة للحيوان لديها تمثيل مشابه للنساء، على الرغم من أن غارنر كتب في عام (2005) بأن النساء لا يحتلون المناصب القيادية دائماً :أثناء مسيرة من أجل الحيوانات في العاصمة واشنطن، في عام 1990 والتي تعتبر أكبر مسيرة عقدت لحقوق الحيوان في ذلك الحين في الولايات المتحدة كان معظم المشاركين من النساء، ولكن معظم المتحدثين على المنصة كانوا من الرجال .وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تأسيس عدة جماعات مؤيدة للحيوانات وذات نفوذ من قبل النساء، بما في ذلك الاتحاد البريطاني للقضاء على التشريح والتي أسست من قبل كوبي في لندن في عام 1898؛ وكذلك مجلس رعاية الحيوان في الهند من قبل روكميني ديفيأروندلين في العام 1962 ؛ وكذلك «أشخاص لأجل معاملة الأخلاقية للحيوانات»، والتي شارك في تأسيسها في عام 1980 في هولندا، تم انتخاب ماريان ثيموأستيرأيوهند في البرلمان في عام 2006 .

)Satz A.B Animals as Vulnerable Subjects: Beyond Interest-Convergence, Hierarchy and 1(Property. Anim. Law. ; 16:165 Moore S.A ,Dickerson.(2000), Questioning the Autonomy of [16]

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

القانون .في هذا الجزء من الكلام سنبين الآثار العملية لهذه المقترحات، وعلى وجه التحديد، ما إذا كان وجود السلطة التقديرية للادعاء العام والملاحقات القضائية الخاصة يقوض صحة الحجج لدينا من هذه الدراسة.

1 .السلطة التقديرية للادعاء

ان ندرة الموارد تعني أن الدولة لا تستطيع -وليست ملزمة –بإنفاذ القانون في كل حالة .والسلطة التقديرية ضرورية لخدمة مصالح العدالة ولضمان التخصيص الفعال لتلك الموارد الشحيحة . وهناك سؤال مهم هو هل تشكل أهمية وضرورة التقدير مشكلة بالنسبة للافتراض القائل بأن الدولة ملزمة بشكل عام بإنفاذ القانون؟ من الواضح أن "العمل اليومي لإنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية" يعتمد على ممارسة السلطة التقديرية : [17], وباعتبارها جزءًا من هذا النظام، فإن السلطة التقديرية تعد جزءًا لا يتجزأ من تسهيل دور الجهات الحكومية في إنفاذ القانون, 2[18]ولهذا السبب فإن "قرارات الشرطة بشأن الجرائم التي يجب التحقيق فيها، والأشخاص الذين يجب ملاحقتهم، والأشخاص الذين يجب اعتقالهم، تخضع للمراجعة القضائية فقط في بعض الحالات الشديدة و في أسوأ الظروف "وبالتالي فإن استخدام السلطة التقديرية عند إنفاذ القانون ليس سلعة غير مشروطة، والقلق الأساسي هو الافتقار إلى الشفافية والمساءلة .ولكن، بعيدًا عن هذا القلق العام، هل من المشروع ألا تقوم الجهات الحكومية بإنفاذ القانون نظرًا للقيود المفروضة على الموارد؟ تشير نقابة المحامين الأمريكية إلى "التوزيع العادل والفعال لموارد الادعاء المحدودة" كعامل قد يأخذه المدعي العام في الاعتبار بشكل صحيح عند ممارسة السلطة التقديرية لبدء تهمة جنائية أو رفضها[19] (1وقد احتفظ مجلس اللوردات بهذا المورد اذ كانت القيود أحدى الاعتبارات ذات الصلة في عملية صنع القرار المتعلقة بإنفاذ القانون)2[20]مثل هذه القيود تثير قلقًا شديدًا فيما يتعلق بجرائم رعاية الحيوان، لأنه على عكس الجرائم الأخرى، فإن التنفيذ يأتي بتكلفة فريدة: تكاليف رعاية الحيوانات التي يتم الاستيلاء عليها من الجناة، مما يخلق "كابوسًا لوجستيًا للدولة, هذه التكاليف كبيرة جدًا لدرجة أنها أدت إلى تشريعات "تكاليف الرعاية" المفصلة والتي تتطلب من المدعى عليهم دفع تكاليف الحيوانات المضبوطة أثناء انتظار المحاكمة, ومع ذلك، فإن مثل هذه التشريعات ليست شائعة، مما يعني أن العبء غالبًا ما يقع على عاتق الدولة أو المجتمع الإنساني، مما يزيد من الضغط على قرار وكالة التنفيذ وسلطتها التقديرية بعدم الملاحقة القضائية.ومع ذلك، فإن النظر في القيود المفروضة على الموارد في الحالات الفردية يختلف بشكل صارخ عن الاعتبارات المتعلقة بالموارد التي تمنع التنفيذ في جميع الحالات . أن مثل هذه السياسات الشاملة تثير المخاوف المتعلقة بسيادة القانون في حين أن تحديد نقطة التحول لهذه المهمة قد تكون صعبة، فإن التوتر يعكس القوة العامة للدولة وواجبها المتبادل المتمثل في عدم إساءة استخدام هذه السلطة .كما يلاحظ البعض إن الحماية الخاصة الممنوحة لسلطة الادعاء العام هي لغرض محدد ومحدود للغاية، وهو منع التدخل السياسي في قرارات الادعاء المتعلقة ببدء الملاحقات الجنائية أو استمرارها أو التصرف فيها .وهو يسير جنباً إلى جنب مع دور المدعي ويهدف في جوهره إلى حماية المواطن من الحكومة، وليس تمكين الحكومة من استخدامه لتعزيز نطاق القانون الجنائي أو لتجنب المساءلة عن أفعاله ,علاوة على ذلك، حتى لو كانت وكالات إنفاذ القانون التابعة للدولة هي المسؤولة الوحيدة عن إنفاذ تشريعات رعاية الحيوان ولكنها نادراً ما تضطلع بهذه المسؤولية كمثال التجاوزات، فإننا سننظر إلى هذا باعتباره تنازلاً عن مسؤوليتها وإساءة لتقديرها . إن انتشار تجاوزات للمشاة في الطرق، يساعد في إثبات الحجة التي قدمت في هذه الدراسة أيضا ,إذا كان القانون نادرًا ما يتم تطبيقه، هذا إن حدث، يُترك المواطن دون أي مسؤولية حول مدى العواقب التي تنتج عن عبور الطريق بشكل غير قانوني مثلا اذ ان الواقع يشير إلى وجود مشكلة في مثل هذا القانون في المقام الأول: حيث أن إزالة تجاوزات المرور من

(1) R v. Beare., Supreme Court of Canada; Ottawa, ON, Canada: 1988. p. 411

2 سعد عبد الله خلف حبيب , الحماية الدستورية والقانونية لحق التظاهر السلمي في العراق, دراسة مقارنة, بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة, ISSN-2521-4675, 2024,ص156.

Amirthalingam, "Prosecutorial Discretion Is a Shield Not a Sword," issue 68, CLQ, 2020, p. 3

234, doi: 10.2139/ssrn.3494877.2

Wise S.M. Rattling the Cage: Toward Legal Rights for Animals. Perseus; Cambridge, MA,

4 USA: 2000

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

قواعد الطريق مثلا هو موقف أفضل من الإبقاء عليه، ولكن تركه دون تنفيذ والتسبب في قضايا انتهاك سيادة القانون وبالأخص تشريعات رعاية الحيوان، حيث تتطلب حماية الحيوانات وجودها مع وجود القانون وتنفيذه بالشكل الصحيح .

المطلب الثاني
أسس حقوق الحيوان القانونية

في هذا المطلب سوف نوضح الغرض النهائي من الحقوق ومن يمكنه الحصول عليها من خلال إن فكرة حقوق الحيوان لا تتوافق بشكل جيد مع نظرية الإرادة، حيث توفر نظرية المصلحة بسهولة تامة موطنًا مفاهيميًا لها

أولا: نظرية الإرادة

وفقا لنظرية الإرادة، فإن الهدف النهائي للحقوق هو تعزيز وحماية بعض جوانب استقلالية الفرد وتحقيقه لذاته . السيادة على نطاق واسع" والتي يتم تسهيل ممارستها للاختيار من خلال منحها "صلاحيات قانونية للسيطرة" على واجبات الآخرين. ومن ثم فإن أصحاب الحقوق يشملون فقط تلك الكيانات التي تمتلك الوكالة والكفاءة القانونية، مما يستبعد فعليًا إمكانية حصول الحيوانات على حقوقها.[21] ومع ذلك، فإن حقيقة أن الحيوانات لا تكتسب حقوق محتملة بموجب نظرية الإرادة وتعني بالضرورة أن الحيوانات لا يمكن أن تتمتع بحقوق قانونية معًا .لقد اجتذبت نظرية الإرادة انتقادات كثيرة بسبب قلة شموليتها فيما يتعلق بكل من فئة أصحاب الحقوق المحتملين والأنواع من الحقوق التي يمكن أن تفسرها بشكل معقول، وبالتالي يبدو أنها تتقدم بشكل ضيق للغاية عن مفهوم الحقوق ومن أجل توفير الأساس النظري لجميع الحقوق وعلى وجه الخصوص، تجدر الإشارة إلى أنواع حقوق الحيوان هي على وجه التحديد من النوع الذي يتجاوز التفسير بشكل عام نظرية قوة الإرادة، وهي حقوق غير قابلة للتصرف.

ثانيا: نظرية الفائدة

ان نظريات حقوق الحيوان غالبًا ما ترتكز على حقوق الحيوان في المصالح الحيوانية، وبالتالي تنجذب بشكل طبيعي إلى نظرية مصلحة الحقوق. وفقًا لنظرية المصلحة، فإن الغرض النهائي للحقوق هو حماية وتعزيز بعض الجوانب لرفاهية الفرد ومصالحه. الحقوق القانونية هي في الأساس "مصالح محمية قانونًا" ولها أهمية واهتمام كبير. ان نظرية الفائدة يكون تركيزها على الرفاهية لذلك تبدو نظرية المصلحة أكثر انفتاحًا على إمكانية حقوق الحيوان في الواقع، فيما يتعلق بفئة أصحاب الحقوق المحتملين، اذ لا تقوم نظرية الفائدة إلا بالقليل اذ يشترط أن يكون أصحاب الحقوق قادرين على الحصول على المصالح. ونظرًا لذلك، واعتمادًا على الأسباب الأساسية لتعريف "المصلحة"، فقد يشمل جميع الحيوانات، اذ لها الحق في امتلاك المصالح" بالمعيار الأخلاقي. وفقًا لـهذا القيد، ليس فقط أي كائن قادر على الحصول على مصالح يمكن أن يكون له حقوق، ولكن فقط أولئك الذين لا تكون رفاهيتهم مجرد وسيلة، بل جوهرية وبناءً على ذلك، وبموجب نظرية المصلحة، يجب استيفاء شرطين حتى تصبح الحيوانات مؤهلة كأصحاب حقوق محتملين: (1) يجب أن يكون للحيوانات مصالح، (2)[22] والتي تكون الحماية مطلوبة ليس فقط لأسباب خفية، ولكن من أجل الحيوانات، لأن رفاهيتها ذات قيمة جوهرية. والسؤال هنا ما إذا كانت الحيوانات قادرة على أن تكون لها اهتمامات بالمعنى ذات الصلة بامتلاك الحقوق، ان الامر لا يزال موضع نقاش عند الفقهاء. على سبيل المثال، ومع ذلك، فإن معظم نظريات الاهتمام تختار فهمًا أوسع للمصالح بمعنى "أن يكون في مصلحة شخص ما"، وهذا يعني أن صاحب المصلحة " يمكن ان يكون قادرا على الاستفادة بطريقة ما من الإجراءات الوقائية [23] . أن القانون يرتكز بالفعل بقوة على الاعتراف بـ (بعض) الحيوانات ككائنات تمتلك قيمة جوهرية للاهتمام اذلا يمكن تفسير التشريعات الحديثة المتعلقة برعاية الحيوان بشكل واضح

(1)E.B, Kempers; Animal Dignity and the Law: Potential, Problems and Possible Implications. Liverp. Law Rev. 41:17. 20203. doi: 10.1007/s10991-020-09244-1[21]

[22] حمد ملائي د. محمد جواد أصغري, حقوق-الحيوان-في-الرؤية-الكونيّة-للإسلام , ترجمة حسن ظاهر, 2022, ص9.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

بخلاف الاعتراف بأن الحيوانات التي تحميها لها أخلاقيات من الناحية القانونية، ولا سيما فيما يتعلق برفاهتهم وحياتهم وجسدهم أو السلامة العقلية علاوة على ذلك، فهي تعتمد على الاعتراف الضمني أو الصريح لحقوق تلك الحيوانات على أنها تتمتع بمكانة أخلاقية وهو الأساس المنطقي أخلاقيا لقوانين حماية الحيوان

هل تتمتع الحيوانات بحقوق قانونية (بسيطة) وكيف يمكننا المساهمة في تعزيز حقوق الحيوان؟

قد لا نملك جميعًا القدرة على الضغط على الجهات المعنية لدعم حقوق الحيوان، ولكن، كما هو الحال في العديد من القضايا، فإن الإجراءات اليومية البسيطة أو التغييرات في سلوكنا المعتاد يمكن أن تُحدث تغييرًا تراكميًا. ربما علينا التفكير في رعاية حيوان أو تعليم أطفالنا على احترام الحيوانات، أو التبرع للجمعيات الخيرية ذات الصلة، أو جمع التبرعات لمنظمات مثل جمعية الرفق بالحيوان أو اختيار عدم شراء المنتجات التي جُرّبت على الحيوانات. هناك مجال واسع للتحسين في جميع أنحاء العالم -على الرغم من أن إخفاقات قادة العالم في بعض الدول لكن التغيير لن يتحقق إلا من خلال التزام أولئك الذين يكرسون جهودهم لتحسين معايير حقوق الحيوان. وعلى الرغم من أن الحيوانات يمكن أن يكون لها حقوق قانونية من الناحية النظرية، لذلك اعترفت ما لا يقل عن 13 دولة رمزيًا بكرامة الحيوانات أو بالمعنى الادق الحاجة إلى إظهار التعاطف تجاهها كشيء يكتب في دساتيرها مثل هذه الدول هي (البرازيل، وألمانيا، والهند، وسويسرا، وبلغاريا، وكمبوديا، ومصر، ودول الإيروكوا، ونيبال، وبابوا غينيا الجديدة، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية سلوفاكيا، وسلوفينيا). ومع ذلك، تظل هذه الاعترافات مجرد كلام إلى حد كبير اذ لا تزال الحيوانات في هذه الدول الثلاثة عشر تُعامل بشكل مماثل، ثقافيًا وقانونيًا.فإن الرأي الفقهي السائد هو أنه، من حيث القانون الوضعي، لا تتمتع الحيوانات بأي حقوق قانونية .أي، على الأقل ليس بالمعنى الصحيح، المعترف به قانونًا[24]فيما يلي، سوف نوضح فيما إذا كان بالإمكان تصنيف الحماية القانونية الحالية للحيوانات على أنها حقوق قانونية، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نوع هذه الحقوق؟ ا-سوف نفترض على أن حقوق الحيوان ضمنية (فيما يلي)يشار إليها باسم حقوق رعاية الحيوان ويمكن استخلاصها من رعاية الحيوان للقوانين المرتبطة بواجبات رعاية الحيوان الصريحة، ولكن هذه القراءة لا يزال الأمر فيها نظريًا إلى حد كبير لغاية الآن، نظرًا لأن حقوق الحيوان غير المكتوبة موجودة نادرا ما يتم الاعتراف بها قانونيا في الممارسة العملية .علاوة على ذلك، (ب) فإن نوع الحقوق المستمدة من قوانين رعاية الحيوان هي في أفضل الأحوال حقوق غير كاملة وضعيفة والتي لا توفر للحيوانات هذا النوع من الحماية المعيارية القوية التي توفرها الحقوق القانونية، وعادةً ما يكون متوقعًا أيضًا من الحقوق القانونية حقوق الحيوان باعتبارها حقوق الحيوان الأخلاقية المؤسسية .وأخيراً (ج) الجديد في الفئات المفاهيمية لـ "حقوق الحيوان البسيطة" و"حقوق الحيوان الأساسية "يتم تقديمها من أجل التمييز، وتفسير الاختلافات النوعية، بين حقوق الحيوان الحالية، وغير الكاملة، والضعيفة. بعد ان تكلمنا عن رعاية الحيوان يجب علينا ان نوضح بعض المفاهيم المرتبطة بها مثل مفهوم الرفق بالحيوان , اذا السؤال الذي يتبادر الى اذهاننا **هو ما الفرق بين رعاية الحيوان او الرفق بالحيوان وحقوق الحيوان؟ ان** مصطلحي "الرفق بالحيوان" و"حقوق الحيوان" متشابهان، لكن حقوق الحيوان فكرة أوسع من الرفق بالحيوان . اذ تشير رعاية الحيوان إلى مسؤولية البشر في معاملة الحيوانات بشكل جيد والعناية بها في المجتمع[25] .على سبيل المثال، قد يكون أحد المدافعين عن رعاية الحيوان يرفض بشأن كيفية معاملة الحيوانات مثل الدببة والقردة في السينما عندما يعملون في موقع تصوير . وقد يدعو أحد مؤيدي حقوق الحيوان بدلاً من ذلك إلى انه يجب وضع حد لاستخدام الحيوانات في الأفلام تمامًا .مثال آخر على رعاية الحيوان هو عندما يقوم الناس بحملات من أجل معاملة أفضل للدجاج الصغير قبل ذبحه .على الرغم من أن المجموعات التي تقوم بحملات من أجل رعاية الحيوان قد تدعم أيضًا الأهداف المتوافقة مع حقوق الحيوان، على سبيل المثال يميل أنصار حقوق الحيوان إلى القلق من أن الناس يستخدمون الحيوانات كوسيلة لتحقيق غاية، وذلك عند

[24]المصدر السابق، ص 44

[25]https://www.mosoah.com/career-and-education/education/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%81%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86ينظر الرابط اللاكتروني , تاريخ الزيارة 2025/2/21

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

استخدام الحيوانات في التجارب العلمية كالفئران مثلا كذلك على سبيل المثال، استخدام المنتجات المنقذة للحياة والتي تم إنشاؤها بأبحاث علمية تعتمد على التجارب على الحيوانات ، كما هو الحال مع اللقاحات والأدوية .وهذا يعتبر من الأسباب الشائعة التي تجعل الناس يشعرون بالانجذاب نحو قضايا حقوق الحيوان.

المبحث الثاني
القوانين الفيدرالية الماليزية والقوانين العراقية لحماية حقوق الحيوان

تختلف قوانين رعاية الحيوان اختلافًا كبيرًا بين مختلف البلدان، مما يعكس تنوعًا في وجهات النظر الثقافية والأخلاقية والقانونية بشأن حقوق الحيوان. على سبيل المثال، لدى دول مثل سويسرا وألمانيا قوانين شاملة لحماية الحيوان تتضمن أحكامًا تتعلق بالمعاملة الإنسانية للحيوانات، بينما لدى الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من قوانين الولايات، حيث لا يوفر قانون رعاية الحيوان سوى الحد الأدنى من المعايير الفيدرالية. في الاتحاد الأوروبي، تُشدد لوائح مثل معاهدة لشبونة على رعاية الحيوان كاعتبار أساسي في السياسة الزراعية، حيث تُلزم بمعاملة الحيوانات باحترام وكرامة. في المقابل، قد تفتقر بعض الدول إلى تشريعات رسمية لرعاية الحيوان، مما يؤدي إلى عدم كفاية الحماية المقدمة للحيوانات. توضح هذه الاختلافات كيف تتأثر الأطر القانونية بالقيم المجتمعية والعوامل الاقتصادية والسياقات التاريخية المتعلقة بمعاملة الحيوانات. لذلك وجب علينا في هذا المبحث ان نوضح في مطلبين عن القوانين التي تهدف الى رعاية حقوق الحيوان في الدول المقارنة محل الدراسة فقط اذ نوضح في المطلب الأول القوانين الفيدرالية الماليزية لحماية حقوق الحيوان، ما المطلب الثاني فيوضح القوانين العراقية لحماية حقوق الحيوان.

المطلب الاول
القوانين الفيدرالية الماليزية لحماية حقوق الحيوان

لقد كانت ماليزيا من الدول التي تهتم بحماية الحيوانات ان **الحياة البرية في ماليزيا**، متنوعة، نظراً لكونها دولة كبيرة وتوجد فيها الغابات الواسعة والتي تحتضن فيها الكثير من الحيوانات والنباتات المختلفة.[26] لذلك كان من الضروري ان تقوم الدولة بإصدار قوانين لحماية الحيوانات , لذلك صدر قانون الحيوان لعام 1953، المعدل بموجب القانون رقم 647 لعام 2006 وقانون حماية الحيوان لعام 2015, وشمل كذلك اعلان امراض الطيور والحيوانات في عام 2006 ودخلت حيز التنفيذ عام 2009 , لقد صدر قانون الحيوان رقم 17 في ماليزيا لأول مره في عام 1953 وقد أجريت عليه عده تعديلات في (Act 647 w.e.f 16 March 2006) , لقد قسم القانون الماليزي الى 87 قسم وهذا بالطبع يعتبر مفصلا لفقرات تضم حماية الحيوان مقارنه بالقانون العراقي الذي احتوى على 13 مادة قانونية للحماية الحيوان.

من الأمور التي تضمنها القانون الماليزي لحماية الحيوانات هي بمنع إدخال وانتشار الأمراض الحيوانية داخل شبه الجزيرة الماليزية؛ لمراقبة حركة الحيوانات إلى شبه جزيرة ماليزيا وداخلها ومنها؛ (2010, قانون الحفاظ على الحياة البرية)ومراقبة ذبح الحيوانات؛ لمنع القسوة على الحيوانات واتخاذ التدابير المتعلقة بالرفاهية العامة والحفاظ عليها وتحسينها الحيوانات في شبه جزيرة ماليزيا؛ وللأغراض المرتبطة بها.(المادة 1/20 من القانون الماليزي) في ماليزيا ، تم إنشاء قانون رعاية الحيوان لعام 2015 للحد من إساءة معاملة الحيوانات. يهدف أيضا الى إنشاء مجلس رعاية الحيوان وضمان حماية رعاية الحيوانات مع تعزيز ملكية الحيوانات الأليفة بشكل مسؤول. وينص هذا القانون الجديد على عقوبات أشد تصل إلى 100000 رينجيت ماليزي ولوائح أكثر صرامة من تلك التي كانت سارية قبل التعديل قانون الحفاظ على الحياة البرية لعام 2010 (القانون رقم 716) الذي

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

ينطبق إلى شبه جزيرة ماليزيا والإقليم الفيدرالي لابوان. ولا ينطبق على أي حياة برية تقع داخلها القائمة الثانية من الجدول التاسع من الدستور الاتحادي وقانون مصايد الأسماك لعام 1985 (القانون رقم 317). القانون رقم 136أقسام و7 جداول. الوزارة المعنية أصدر لائحتين بموجب هذا القانون، أي الحياة البرية لائحة الحفظ (تفاقم الجرائم).

2011 والحفاظ على الحياة البرية (عمليات حدائق الحيوان) التشريعات ذات الصلة المشار إليها في هذه الدراسة هي التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض 2008 (قانون

686). ويعتمد المؤلف(Hassan, K.H) أيضًا على وثيقتين رئيسيتين، وهما: تقارير بيرهيليتان السنوية لعامي 2011 و2012

والتي تحتوي على الكثير من المعلومات المفيدة عن عمل الإدارة والبيانات المتعلقة بتنفيذ القانون.[27]حدد هذا التشريع الخطوط العريضة للحقوق، وضمان حصول الحيوانات على المأوى المناسب والرعاية والغذاء الكافي سواء كانت مصاحبة للأشخاص أو تعيش في الحياة البرية أو مزرعة. ان قسم الطب البيطري للخدمات هو المسؤول عن إنفاذ هذا القانون والتحقيق في المسائل المتعلقة برعاية الحيوان. كما يحظر القانون ممارسات عديدة ضد الحيوانات مثل قتلها وتشويها . [28] من هذه الممارسات والتي وقعت في بعض مدن ماليزيا والتي سوف نقوم بتوضيحها وبيان أسبابها كالتالي

أولا: فهم القسوة: الأسباب والوقاية

تشمل العناصر الرئيسية لقوانين رعاية الحيوان في مختلف المناطق أحكامًا تتعلق بالمعاملة الإنسانية للحيوانات، ولوائح تنظيمية لتربية الحيوانات وبيعها، وإرشادات لرعاية الحيوانات وإيوائها. على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، تُشدد معاهدة أمستردام على رعاية الحيوان كعامل أساسي في السياسات الزراعية، وتُلزم بمعاملة الحيوانات باحترام وكرامة. في الولايات المتحدة، يُحدد قانون رعاية الحيوان معايير معاملة الحيوانات في الأبحاث والعروض والنقل، مما يضمن رعايتها الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، تُدرج العديد من المناطق عقوبات على القسوة والإهمال، كما هو الحال في القانون الجنائي الكندي، الذي يتضمن جرائم محددة تتعلق بقسوة الحيوان. وتهدف هذه القوانين مجتمعةً إلى حماية الحيوانات من المعاناة وضمان سلامتها في مختلف الولايات القضائية. ان القسوة هي قضية واسعة الانتشار في العالم وتشمل أشكالا مختلفة من الإساءة والإهمال والاستغلال.

في مدينة (بينانغ) في ماليزيا ، كانت حالات القسوة غالبا ما تقع على القطط وفي ازدياد اذ ان حالات الإساءة كانت تتراوح،[29] تقريبا 253 إساءة للحيوانات و 134 حالة إساءة معاملة القطط والمبلغ عنها في عام 2021 وقع آخر حادث في فبراير عام 2024 ، عندما سجن بائع متجول ليوم واحد وغرم 12000 رينجيت ماليزي بعد أن تم القبض عليه في مقطع فيديو وهو يسحب ثلاثة طيور على الطريق وباستخدام سلسلة طولها 182 سم أثناء ركوب دراجته النارية في نوفمبر الماضي.[30]في حادث اخر في عام 2023 ، تم اعتقال ثلاثة مشتبه بهم - وكيل شحن وصياد وسائق حافلة – ويواجهون تهما بموجب قانون رعاية لعام 2015 بعد ضرب الكلاب حتى الموت(المادة 40 من القانون الماليزي). على الرغم من تنفيذ قانون رعاية الحيوان لعام 2015، إلا أن الجرائم المتعلقة بالحيوان لا تزال قائمة اذ ان العديد من الحوادث لم يتم الإبلاغ عنها في الوقت الحاضر.

ثانيا: الأسباب الجذرية للقسوة على الحيوانات

تنبع القسوة على الحيوانات من عدة أسباب جذرية، وفي المقام الأول عدم التعاطف واحترام الآخرين لهذه الكائنات الحية. غالبًا ما ينظر الناس إلى الحيوانات على أنها مجرد أشياء خالية من العواطف والحقوق، مما

`1Hassan, K.H., Occupational and animals safety in zoos: A legal narrative. Am. J. Anim. Vet. Sci., 9: 1-2014. 5[27]

2Muhamad Rezan T., Ain-Maryam, Z., & Adam, M.S). A Study of the Causal Factors ofAnimal Crimes in Malaysia. Malaysian Journal of Social Sciences and Humanities, Vol 8 (8) . (2023.[28]

[29]ينظر الموقع الالكتروني التجارب على الحيوانات... طب وتجارة | اندبندنتعربية, طارق علي لخميس 7 مارس 2024 13:45

[30]المصدر السابق,ص22.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

يؤدي إلى سوء المعاملة لها. ويمكن أن يظهر هذا النقص في التعاطف بأشكال مختلفة، بما في ذلك الإيذاء الجسدي، والإهمال، والتخلي. قد تؤدي المواقف المجتمعية والأعراف الثقافية أيضًا إلى إدامة فكرة أن الحيوانات هي سلع يمكن التخلص منها وليست كائنات واعية تستحق التعاطف والحماية. هذا يتم تعزيز الإدراك بشكل أكبر من خلال القضايا النظامية مثل تربية الحيوانات الصناعية، والتي تحدد الأماكن الحيوانات خارج نطاق العدالة، مما يعرضها لمختلف أشكال الإساءة [31]، وتطبيع معاناة الحيوانات بالإضافة إلى ذلك، تساهم المشكلات النفسية لدى مرتكبي الجرائم في القسوة على الحيوانات وبموجب القانون الماليزي يعاقب المحالف بغرامة لا تزيد عن 100000رينكيت ماليزي او العقوبة تكون بالسجن لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات. اذ تشير الأبحاث إلى ذلك غالبًا ما يُظهر الأفراد الذين يسيئون معاملة الحيوانات سمات مثل العدوان والاندفاع والافتقار إلى القدرة على التصرف بندم . في بعض الحالات، يمكن أن تكون القسوة على الحيوانات مقدمة لأشكال أكثر خطورة من العنف، بما في ذلك العنف المنزلي والقتل. معالجة هذه القضايا النفسية الأساسية أمر بالغ الأهمية لحماية كل من الحيوانات والمجتمع ككل. كما أن وجود الكلاب والقطط التي تتجول بحرية وغير منضبطة يمثل مشكلة كبيرة للإنسان، وهذا غالبًا ما يؤدي إلى تفاقم المواقف السلبية تجاه الحيوانات. كثيرا ما يُنظر إلى الحيوانات الضالة على أنها إزعاج وتهديد للصحة العامة بسبب انتشار الأمراض وتأثيرها على المجتمع والبيئة. غالبًا ما يتجاهل الناس أن الحيوانات الضالة نفسها تعاني من سوء الرعاية والإساءة، ويفتقرون إلى الموارد الأساسية مثل المأوى والغذاء والماء ينظر القانون الماليزي في البند 21 في القسم 29 من هذا القانون) .ومن الواضح أن هذا ينطوي على ضمان رفاهية جميع الكائنات الحية التي تعيش في تلك المدينة، بما في ذلك الحيوانات. ان القانون الماليزي يحمي صراحة الحيوانات من القسوة ويضمن المعاملة الإنسانية. ومع ذلك، فإن الخدمات الممنوحة للحيوانات الضالة في ظل نظام حماية الحيوان الحالي غير كافية، كما يتضح من العدد المتزايد من الحالات المبلغ عنها منذ تنفيذ قانون رعاية الحيوان لعام 2015، سابقا كان تطبيق القانون ليس صارما وكانت العقوبات قليله جدا مقارنة بالقانون الجديد حيث بلغت الغرامة في حالة القسوة ضد الحيوانات حوالي مائتان ركنت فقط ثم بصدور القانون الجديد زادت الغرامة إلى 50 ألف رينجيت ماليزي وبموجب قانون الحيوان (المعدل) لعام 2013 ,[32]تشير الأدلة إلى أن عدم تطبيق قوانين حماية الحيوان بشكل كافٍ يؤدي إلى زيادة هذه القوانين الانتهاكات. علاوة على ذلك، فإن التدريب غير الكافي لموظفي إنفاذ القانون يعيق إجراء التحقيق المناسب وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم. في ماليزيا، يتم اتهام الجناة بشكل متكرر بموجب قانون العقوبات بدلاً من قانون رعاية الحيوان، مما يؤدي إلى عقوبات أقل شدة واحتمال أكبر للقتل تكرارا للجرائم. وبالمثل، يتم استخدام ما يقارب من 115 مليون حيوان في التجارب البحثية في جميع أنحاء العالم كل عام. في دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا، يتم حاليًا إجراء اختبارات على الحيوانات لمستحضرات التجميل. هناك فجوة كبيرة في توجيه مستحضرات التجميل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ACD) وهي عدم وجود حظر على مستحضرات التجميل والتجارب على الحيوانات، الأمر الذي يثير مخاوف أخلاقية وعلمية.[33]

`1February 29) https://www.nst.com.my/news/crime-courts//02/1019276/hawker-jailed-one-day ined-rm12000-abusing-dog (. 2024 [31]

Dorothy K.S., Khoo C.K., Ho H.WNavanithakumar B., Faizah H.M.S., Mishrin., M. (2019).,. [32]21

Iffah Diyanah J., Yusof G., Ahmad Khushairy M., MohdHafzi M.I., &Zulhaidi M.J. (2020). 26A stud

on animal and vehicle collisions in Malaysia based on news analysis. International Journal of Road`1

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

المطلب الثاني
قوانين رعاية الحيوان في التشريعات العراقية

ان الانسان حينما عاش على ارض العراق منذ القدم اكتشف آنذاك ان الله عز وجل انعم على ارض العراق خيرات كثيرة ومنها الثروة الحيوانية لذلك أراد الانسان ان يستغل هذه الثروة من اجل البقاء على قيد الحياة,[34] اما في العصر الحديث أصبحت الثروة الحيوانية تعاني الإهمال في العراق اذ تناقصت اعداد هذه الثروة مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي في العراق لكن منظمة التنمية للثروة الحيوانية, قد قامت بدراسات عن هذا التدهور الذي حصل في الثروة الحيوانية في العراق وذلك منذ عام 1989 حيث اجرت نموذج لإحصاء حول الحيوانات , فوجدت إن عدد الأغنام في العراق قد تناقص من 15 مليون غنم إلى حوالي 6،5 مليون رأس غنم إما بالنسبة لصنف الجاموس فقد وصل العدد الى حوالي إلف رأس فقط وذلك كنتيجة لجفاف الاهوار في الجنوب .إن الصيد وتجارة الحيوانات البرية قضية بالغة الأهمية في مختلف أنحاء العراق، فهي تمارس علانية في جنوب ووسط العراق وفي شمال البلاد. وتظهر هذه الممارسات نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية، والقوانين الضعيفة وغير المطبقة وبشكل متساوٍ فيما يتعلق بتجارة الحيوانات والصيد، والافتقار إلى الدراسة العلمية، مما يجعل من الصعب للغاية تقييم خطورة تجارة الحيوانات والتصرف وفقًا لذلك.

في العراق تربى أنواع متعددة من الحيوانات وبمختلف الأصناف كالأغنام والطيور والدواجن والابقار والاسماك وكثير من الحيوانات تربى في المراعي والمناطق العشبية والاهوار في جنوب العراق , وبما ان الثروة الحيوانية تعتبر القطاع الحيوي والاقتصادي في العراق, الا ان الثروة الحيوانية تعاني من مشاكل كثيرة وذلك بسبب الإهمال والقصور في تطبيق القوانين ذات العلاقة في حماية تلك الثروة في البلاد , كذلك يُعدّ الصيد والاتجار بالحيوانات البرية قضيةً حرجةً في جميع أنحاء العراق اذ يُمارس هذا النشاط علنًا في جنوب ووسط العراق، وسرًّا في شماله , وتؤجّج هذه الممارسات الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية، وضعف القوانين المتعلقة بتجارة الحيوانات والصيد وعدم تطبيقها بشكل عادل، ونقص الدراسات العلمية، مما يجعل تقييم خطورة تجارة الحيوانات والتصرف بناءً عليها أمرًا بالغ الصعوبة. كذلك من المشاكل التي يواجه تنفيذ قوانين رعاية الحيوان منها تحديات كبيرة، تشمل نقص التمويل، ونقص الكوادر المدربة، وتفاوت المعايير القانونية بين المحافظات في العراق. اذ تعاني هيئات تنفيذ لقانون من نقص الموارد، مما يحد من قدرتها على التحقيق في الانتهاكات وملاحقتها بفعالية. إضافةً إلى ذلك، يُؤدي تباين القوانين بين المناطق إلى إرباك وتعقيد جهود الإنفاذ، إذ قد يختلف تعريف المعاملة المقبولة للحيوانات اختلافًا كبيرًا. وقد يؤدي هذا التفاوت إلى ثغرات يستغلها المعتدون، مما يُقوّض فعالية تشريعات رعاية الحيوان. كذلك، لا يتم تنظيم صيد الحياة البرية بشكل شامل، وعلى الرغم من الاهتمام الأخير من قبل وزارة البيئة العراقية بالانضمام إلى اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، فإن العراق لم يوقع بعد على الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، لم يتم تنفيذ التشريع الوطني العراقي المتعلق بحماية الحياة البرية وتنظيم التجارة بشكل كامل تحدد القوانين العراقية المتعلقة

[34] ان السياقات التاريخية لقوانين رعاية الحيوان في مختلف البلدان قد تطورت بشكل ملحوظ خاصة قوانين رعاية الحيوان وبشكل كبير في مختلف البلدان، مما يعكس وجهات نظر ثقافية وأخلاقية وقانونية متباينة حول معاملة الحيوانات. ففي المملكة المتحدة، مثّل قانون القسوة على الحيوانات لعام 1835 أحد أوائل الاعترافات القانونية الرسمية برعاية الحيوان، مدفوعًا بصعود حركة حقوق الحيوان والاحتجاج العام ضد القسوة على الحيوانات. في الولايات المتحدة، وضع قانون رعاية الحيوان لعام 1966 معايير لمعاملة الحيوانات في الأبحاث والمعارض، متأثرًا بالمخاوف المتزايدة بشأن حقوق الحيوان ورفاهيته خلال القرن العشرين. في ألمانيا، كان قانون حماية الحيوان لعام 1972 رائدًا، حيث اعترف بالحيوانات ككائنات لها احتياجاتها الخاصة، متأثرًا بالاعتبارات الفلسفية والأخلاقية المتعلقة بشعور الحيوان. في الوقت نفسه، تتمتع دول مثل الهند بتقليد عريق في حماية الحيوان متجذر في المعتقدات الدينية، حيث يعكس قانون منع القسوة على الحيوانات لعام 1960 هذه القيم. وتوضح هذه السياقات التاريخية كيف تتشكل قوانين رعاية الحيوان من خلال مزيج من الحركات الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية والقيم الثقافية الفريدة لكل بلد. ينظر Harrison March 19, 2025 Whitmore Analyzing the Impact of Animal Welfare Laws Across Different Countries Analyzing the Impact of Animal Welfare Laws Across Different Countries — humanenyc.org

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

بالحيوانات البرية مواسم محددة، تحددها مديرية أو قسم متخصص مخول من قبل وزارة البيئة وفقًا للمادة 2 من القانون. تنص المادة 3 من القانون رقم 17 على أنه ""من أجل الوفاء بواجباتها، يحق للمديرية المتخصصة التنسيق مع وزارة الزراعة للقيام بالتدابير التالية: 1) الحفاظ على أنواع الحيوانات البرية المحلية من خلال مراكز التربية داخل المناطق المسورة أو المحمية؛ 2) حماية وصيانة البيئة الطبيعية للحيوانات البرية؛ 3) تسييج وحصر مناطق الصيد، وتنظيم الصيد وفقًا للقانون، و 4) مراقبة التنفيذ السليم للقانون واللوائح ذات الصلة.""

هذا القانون هو الخطوة الأولى فقط ومن أجل تنفيذ القانون وإنفاذه بشكل فعال، يجب على الهيئات التنفيذية، ووزارة الزراعة، بالإضافة إلى ذلك، ان يتضمن القانون رقم 27 لسنة 2009 بعنوان "قانون حماية وتحسين البيئة" (وهو ما يعادل القانون رقم 8 الذي أصدرته حكومة إقليم كردستان في 2008) أحكامًا لتنظيم استيراد وتصدير الأنواع المهددة بالانقراض أو الأنواع التي تثير القلق بشأن الحفاظ عليها بين العراق والدول المجاورة. وتنص المادة 18 من القانون على أنه "يُحظر صيد أو اصطياد الطيور والحيوانات البرية والمائية المهددة أو التي من المحتمل أن تتعرض للانقراض أو استخدامها للتجارة". ان إقليم كردستان العراق قد أقرّ أول قانون شامل لحماية الحيوان في الإقليم (2022)، والذي يُعتبر تقدميًا مقارنةً بالتشريعات العراقية الأوسع نطاقًا وكان يخص الحيوانات الأليفة والبرية. ويهدف هذا القانون الى قتل الحيوانات البرية والضالة (باستثناء ما يتعلق بالسلامة العامة أو تهديدات الأمراض). ويجب ان تكون المعايير في هذا القانون مستوحاة من المبادئ الإسلامية، واللوائح الإقليمية، والمعايير الأوروبية، واتفاقية حقوق الطفل البريطانية (الاتفاقية الخمسية) للحريات: منها التحرر من الجوع والعطش، التحرر من المضايقة، التحرر من الألم أو الإصابة أو المرض، التحرر من السلوك الطبيعي، التحرر من الخوف والضيق. اما التنفيذ والرقابة حيث يشرف مجلس مؤلف من جهات حكومية وممثلين عن حقوق الحيوان على الملاجئ والمسالخ والتنوع البيولوجي. يضع هذا القانون إقليم كردستان كنموذج يُحتذى به في العراق لحوكمة رعاية الحيوان.[35]

اصدرت الحكومة العراقية القانون رقم 17 لسنة 2010 (قانون حماية الحيوانات البرية) وذلك لتحديث وإلغاء أقدم (قانون رقم 21 لسنة 1979) ولكنها لا تزال تعمل حتى الآن على وضع اللوائح والتعليمات المحددة التي ستنفذ القانون. يركز القانون، الذي يتألف من 23 مادة, وبناءا على ما اقره مجلس الوزراء العراقي وبجلسته التي عقدت بتاريخ 15/2/2010, استنادا الى المادة 138 ف 1 البند الخامس من دستور جمهورية العراق لعام 2005 , صدر قانون حماية الحيوانات البرية رقم 17 لعام 2010,[36] ان القصد من مصطلح الحيوانات البرية

[35] ينظر قانون رقم 8 الذي أصدرته حكومة إقليم كردستان في 2008.

[36] صدر هذا القانون بعد ان شرع من مجلس النواب العراقي عام 2010 وذلك لرعاية حقوق الحيوان في العراق. وقد نصت المادة 4 من هذا القانون على ان

المادة ـ 4 ـ

اولا ـ يمنع استعمال الوسائل التالية في صيد الحيوانات البرية:

أ- وسائل الابادة الجماعية في صيد الحيوانات البرية مثل الشباك والفخاخ والمصائد الحديدية والسموم.

ب- مطاردة الحيوانات والطيور البرية بالطائرات والسيارات ووسائط النقل الأخرى.

جـ – البنادق الاتوماتيكية والرشاشات وبنادق الصيد (الكسرية) التي يقل طول إطلاقها (السبطانة) عن (400) مليمتراً.

د- إيذاء الحيوانات البرية أو إلحاق الضرر بها بأي شكل من الأشكال.

هـ – جمع بيض الطيور البرية أو تخريب أعشاشها.

ثانيا ـ يمنع صيد الحيوانات والطيور البرية المحرم صيدها

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

وفق ما جاء في المادة (ثانيا/ البند 2)هي اللبائن والطيور البرية غير الاليفة, كذلك اصدر البرلمان العراقي قانون الصحة الحيوانية لسنة 2012 , اذ ان القانون يهدف الى الحفاظ على الصحة والثروة الحيوانية و جعل الثروة الحيوانية في العراق من أحدى روافد الدخل الوطني وكذلك الأمن الغذائي .

تُدار رعاية الحيوان في العراق حاليًا من خلال مجموعة من القوانين الخاصة بالقطاعات، والتشريعات الإقليمية، والإصلاحات التشريعية الجارية التي تهدف إلى مواءمة المعايير الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية. ومن القوانين الوطنية المتعلقة بصحة الحيوان وحمايته هو:

قانون صحة الحيوان رقم 32 لسنة 2013

ان الغرض من هذا القانون هو تنظيم جميع جوانب صحة الحيوان في العراق، بما في ذلك التدابير الوقائية والمكافحة للأمراض الحيوانية المُعدية. اما من حيث النطاق فهو يركز بشكل أساسي على الثروة الحيوانية وحيوانات المزارع لضمان الأمن الحيوي وسلامة الغذاء. إذ يُعد الحفاظ على صحة الحيوان جزءًا لا يتجزأ من الرعاية، على الرغم من أن القانون. يركز القانون رقم 17 لسنة 2010 بشأن حماية الحيوانات البرية على مكافحة الأمراض أكثر من اهتمامه بالمعاملة الإنسانية. اما الهدف من هذا القانون هو حماية الحيوانات البرية وتنظيم الصيد، بما في ذلك الترخيص وقيود معدات الصيد. اما الأحكام الخاصة في هذا القانون هو إنشاء محميات طبيعية للأنواع المهددة بالانقراض.

القيود: يركز القانون على التنوع البيولوجي والحفاظ عليه أكثر من اهتمامه المباشر بالرعاية؛ ولا يزال تطبيقه غير مكتمل.

قانون حماية البيئة رقم 39 (المعدل عام 2008) ان الهدف من هذا القانون هو حماية البيئة بشكل عام، بما في ذلك إلزام المواطنين بتجنب إيذاء الحيوانات البرية.[37]

سابقا كان العراق قد نظم قانون التنظيم واستغلال الاحياء المائية وحمايتها رقم 48 لسنه 1976إذ على الرغم من سريانه إلى وقتنا الحالي إلا أن الإفراط في صيد الأسماك وبالطرق المحرمة قانونا منها الطرق السامة وكذلك الإبادة الجماعية للأسماك لازال مستمراً الى هذا الوقت وهو محرم شرعا وقانونا. كذلك صدور قانون المراعي الطبيعية رقم (2) لسنة1983)المادة 1 من القانون) ذلك العراق انظم الى معاهدة لحفاظ على الانواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية فقط مع الدول الأخرى (قانون انضمام جمهورية العراق إلى معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية(CMS) المادة -1).

وفي العراق تم استحداث الدائرة المسؤولة عن الخدمات البيطرية, وذلك مع قيام الدولة العراقية في عام 1921 ولغاية الوقت الحالي وبعد فترات زمنية سميت الدائرة بتسميات عديدة منها دائرة البيطرة وكان ذلك في عام 1921 في عام 1925 , اطلق عليها اسم مديرية البيطرة العامة وفي عام 1958 كانت تسمى الهيأة العامة لخدمات الثروة الحيوانية البيطرية اما في عام 1982 اطلق عليها تسمية دائرة الصحة الحيوانية والتي كانت تعمل من ضمن المؤسسة العامة لتنمية الثروة الحيوانية في عام 1987 تغير الاسم الى الهيأة العامة للبيطرة وخدمات الثروة الحيوانية اما في عام 1993 انفصلت هذه الهيئة والتي نقصد منها الهيأة العامة للبيطرة عن الهيأة عن الهيأة العامة لخدمات الثروة الحيوانية وذلك استنادا لقانون وزارة الزراعة رقم 7 لعام1993 الى عام 2001 أسست الشركة العامة للبيطرة والتي تم تحديد رأسمالها حوالي , (750) مليون دينار ، عام 2013, اصبحت دائرة البيطرة ,هي احدى تشكيلات وزارة الزراعة في العراق.[38] اما بالنسبة الثروة السمكية في العراق فأنها مهددة بالانقراض حسب ما جاء في الدراسات التي أجريت من قبل الباحثين، اذ ان الثروة السمكية في العراق أصبحت في تراجع مستمر وذلك خلال السنوات الأخيرة حتى ان نسبة مساهمتها بلغت في خزينة الدولة ما يقارب نحو 25% من الناتج المحلي وذلك وفقا لدراسات أجريت سابقا في هذا المجال. بالإضافة الى عدة

---

٢ سوسن شاكر، "اصلاح وتطوير دائرة البيطرة خطوة في حماية الثروة الحيوانية من الأمراض"، الحوار المتمدن، العدد 7735، 2023، النسخة الإلكترونية، متاح على: https://www.ahewar.org ؛ تاريخ الزيارة 2025/2/2.

[37] ينظر قانون صحة الحيوان رقم 32 لسنة 2013. والمنشور في الجريدة الرسمية الوقائع العراقية لجمهورية العراق والصادرة عن وزارة العدل تشريع رقم 32, لعام 2025,

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

أسباب منها ارتفاع الملوحة في المياه وقلته إضافة الى غياب الدعم الحكومي لحماية هذه الثروة كل تلك الأسباب قد أدت الى التراجع المستمر في انتاج الثروة الأسماك في العراق،

تراجعت الرقابة على الثروة السمكية مع شيوع طريقة الصيد الجائر، او واستيراد الأسماك من بعض الدول، بالتالي دفع صيادي الأسماك بترك هذه المهنة وهي مهنه صيد الأسماك، وذلك بحسب ما ذكره الخبير الاقتصادي [39].

وقد حدثت عمليات كثيرة لتهريب الحيوانات في العراق بناءا على التحقيقات والصحف التي نقلت الاخبار , ومثال لعمليّات التهريب كانت للطيور والحيوانات النادرة اذ تهرب الى خارج العراق والتي تجري بعيدا عن علم ,الجهات المختصّة وحسب لقاء أجرته وكالة الصحافة المستقلة مع ضابط في الداخليّة العراقيّة، اذ فضّل على عدم الكشف عن اسمه، لأسباب خاصه به و أكّد على أنّ" التخلّف في تقنيّات المراقبة على الحدود المفتوحة بين الدول و ذات المساحات الشاسعة جدا بالإضافة الى وجود الفساد في المنافذ الحدودية مما يؤدي الى جعل ، الصفقات سهلة وكذلك مربحة بين المهرّبين والتجّار

وذكرت وكالة الصحافة المستقلة في عام ,2017 انه .في إحدى الحالات، ضبطت الحكومة، العراقية 88 طيراً , من الحمام الزاجل وذلك في طريقها إلى دخول دولة الكويت وهي محمّلة بالمخدرات وهذا يعتبر أسلوب متقدم في عملية تهريب الحيوانات وتهريب المخدرات. على الدول ان تقوم بتفعيل القوانين الخاصة لحماية الحيوانات وكذلك تفعيل القوانين الرادعة للعمليّات الخاصة للتهريب والصيد العشوائيّ للطيور والحيوانات، وان تقوم الدولة بأعداد برامج التوعية بالإضافة الى قيامها بتوفير فرص العمل للشباب لأنهم يجدون من تهريب الحيوانات فرصة لجني الأموال بالإضافة الى ما سوف تذكره هذه الدراسة من مقترحات أخرى في الخاتمة لعلنا نستطيع ان نقدم خدمة إنسانية في هذا المجال لحماية الحيوانات ولله هو المستعان.

الخاتمة

التوصيات والاستنتاجات

الاستنتاجات

يُعزز الوعي العام فعالية قوانين رعاية الحيوان بشكل ملحوظ من خلال تعزيز مشاركة المجتمع والتزامه بها. فعندما يُطلع الجمهور على حقوق الحيوان وقضايا رعايته، يزداد احتمال دعمه وتأييده لتطبيق هذه القوانين بصرامة. تشمل أفضل الممارسات التي يُمكن أن تُعزز تشريعات رعاية الحيوان وضع تعريفات قانونية واضحة لرعاية الحيوان، وتنفيذ عمليات تفتيش دورية وآليات إنفاذ، وتعزيز الوعي العام والتثقيف بشأن حقوق الحيوان. تضمن التعريفات القانونية الواضحة دقة القوانين وقابليتها للتنفيذ، مما يُقلل من الغموض في التفسير. تضمن عمليات التفتيش الدورية وآليات الإنفاذ، مثل فرض عقوبات على عدم الامتثال، الالتزام بمعايير رعاية الحيوان ويتبين من خلال الدراسة أيضا أن المخالفات والجرائم المرتكبة بموجب القوانين الخاصة لحماية الحيوانات في الدول اذ كانت الجرائم متفشية إلى حد كبير. اذ ان عدد الجرائم مرتفع إلى حد كبير بالنظر إلى حجم البلاد. ربما قد يكون هذا بسبب عدة عوامل مثل انخفاض مستوى الوعي القانوني للمتطلبات بموجب هذه القوانين، واللامبالاة العامة والنظر في الرفق بالحيوان. ومن المؤمل أن مع التنفيذ الصارم للقوانين التي تحمي الحيوان، سوف يخضع الجناة لإجراءات قانونية وفي نهاية المطاف سيؤدي ذلك الى التقليل من عدد الانتهاكات وضمان أكبر للحماية والحفاظ على الحياة البرية والحيوانات في البلاد. لذلك ان الحكومات يجب ان تراقب تنفيذ القوانين من خلال الوزارة والبيئة والموارد الطبيعية ولكي يتم تنفيذ القانون من قبل موظفي دوائر الدولة. يلزم إجراء مزيد من البحوث في هذا المجال وكذلك دراسات خاصة حول قضايا تهريب الحيوانات البرية في ظل النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية والقسوة على الحيوانات في كل من العراق **وماليزيا. كذلك التأكيد على** أهمية العمل على تطوير الإطار التشريعي العراقي المتعلق بصحة الحيوان والخدمات البيطرية وعلاقته بتحقيق الأمن الغذائي في العراق بشكل عام. إضافة الى ذلك التزام منظمة الأغذية والزراعة بتقديم الدعم لتحديث تشريعات قوانين الصحة الحيوانية بما يتوافق مع المعايير الدولية المتبعة من قبل المنظمة العالمية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

التوصيات

لقد أصبحت الحاجة إلى معالجة مشكلة حماية حقوق الحيوان والاعتراف بها، أمرًا لا مفر منه نظرًا للمخاطر الناجمة عن أي إهمال لهذه المشكلة الاجتماعية. وتتطلب معالجة هذه المشكلة جهودًا متكاملة وذلك من قبل جميع الجهات الحكومية، والدولية وذلك لضمان نجاح معالجة هذه الظاهرة وتحقيق النتائج المرجوة، تُعدّ التوصيات التالية جديرة بالدراسة.

1. التوصيات الخاصة لمكافحة جرائم الحيوانات والتي تكون من خلال

1. تعزيز الوعي العام:

• تنفيذ حملات توعية وطنية لتثقيف الجمهور حول رعاية الحيوان وحقوقه.

• دمج تعليم رعاية الحيوان في المناهج المدرسية لتعزيز ثقافة الاحترام ورعاية الحيوانات منذ الصغر. وكذلك تعليم التعاطف والرحمة تجاه الحيوانات ويمكن للوكالات الحكومية تنفيذ برامج تعليمية تسلط الضوء على الرفق بالحيوان والمعاملة الأخلاقية للحيوانات.

• معالجة القضايا النفسية الأساسية من خلال إيجاد برامج التدخل وإعادة التأهيل للمساعدة في منع العودة إلى الإجرام وحماية الحيوانات والمجتمع ككل.

• يجب دائمًا تذكير أصحاب الحيوانات الأليفة بمسؤولياتهم. الحيوانات الأليفة تحتاج إلى أكثر من مجرد الماء ولغذاء، والمأوى الملائم. كما أنها بحاجة إلى التطعيمات الخاصة للحيوان.

---

[3]صلاح حسنباباان، "الثروة السمكية في العراق مهددة بالانقراض.. ما السبيل لإنقاذها؟"، الجزيرة نت، 2023، النسخة الإلكترونية، متاح على: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/15، تاريخ الزيارة 2025/2/2.

• الحد من حالات الهجر وسوء المعاملة للحيوان اذ يجب أن يُنظر إلى التخلي عن الحيوانات الأليفة على أنه أمر خطير ويجب عدم القيام به.

• يجب على السلطات في الدولة تنظيم متاجر الحيوانات الأليفة لضمان توفير ضمان تطبيق معايير النظافة الصارمة ولضمان صحة الحيوانات. ويجب فرض عقوبات على متاجر الحيوانات الأليفة التي لا تلتزم بالتعليمات القانونية.

2. تعزيز الأطر القانونية وتنفيذ القوانين:

• تحديث وتشديد قوانين حماية الحيوان للتأكد من أنها شاملة وعقابية بما فيها الكفاية وذلك لردع المخالفين, ويجب على الحكومات أن تسن وتنفذ قوانين شاملة لحماية الحيوان , والتي تحدد معايير واضحة للرعاية وتفرض عقوبات صارمة على المخالفين ومن هذه القوانين , قوانين القسوة على الحيوان ويجب أن تشمل جميع الحيوانات ، بما في ذلك الحيوانات الأليفة والماشية .

• زيادة التمويل والموارد لوكالات إنفاذ القانون لتحسين المراقبة وتطبيق قوانين حماية الحيوان.

• إنشاء وحدة متخصصة داخل قوات الشرطة والتي يكون واجبها هو التحقيق والملاحقة القضائية حول جرائم الإساءة للحيوان.

3. الجرائم المتعلقة بالحيوانات من خلال الحماية عن طريق المشاركة المجتمعية:

• تعزيز برامج المشاركة المجتمعية والتي تشجع المشاركة المحلية في مجال حماية الحيوان ويكون ذلك من خلال حملات التبني للحيوانات وورش العمل التعليمية الإنسانية.

• التخفيف من حوادث الاصطدام بالحيوانات والمركبات من خلال التوصيات التالية:

– تركيب إشارات الحواجز في الطريق والتي تكون أكثر فعالية في المناطق المعرضة لسير المركبات الكبيرة.

– تنفيذ هياكل عبور للحيوانات، مثل الجسور المظلة والأنفاق والجسور، خاصة في المناطق التي تشهد حركة مرور كبيرة في الحياة البرية.

4. رفع مستوى الوعي والتعليم للسائقين من خلال:

• تضمين التدريب على منع اصطدام الحيوانات في برامج تعليم السائقين.

5. توصيات للأطباء البيطريين في علوم الطب الشرعي

• تقديم برامج تدريبية متخصصة للأطباء البيطريين في علوم الطب الشرعي مع التركيز على جمع الأدلة وحفظها في حالات القسوة على الحيوانات والوفيات غير الطبيعية للحيوانات.

6. التعاون متعدد التخصصات:

• تعزيز التعاون بين الأطباء البيطريين، وتنفيذ القانون، والمهنيين القانونيين لتعزيز فعالية التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا القسوة على الحيوانات.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

• إنشاء شبكة من خبراء الطب الشرعي الذين يمكن الاستعانة بهم للمساعدة في التحقيقات في البلاد وذلك حول جرائم المتعلقة بالإساءة الى الحيوانات.

7. الدعم السياسي والتشريعي:

الدعوة الى معالجة التداخلات التشريعية بين قانوني الصحة العامة وصحة الحيوان على أرض الواقع، ووضع إطار مقترح لمعالجة هذا التداخل.

• الدعوة الى السياسة والتي تدعم دمج الطب الشرعي البيطري في النظام القانوني.

• التأكد من أن الأطباء البيطريين لديهم السلطة القانونية والحماية الكافية وذلك لجمع وتقديم الأدلة الشرعية في حالة الإساءة الى الحيوانات وتقديمها الى المحكمة المختصة.

8. توصيات لتعزيز الصحة العقلية من خلال التفاعل بين الإنسان والحيوان

دمج الحيوانات الأليفة في برامج الصحة العقلية:

• تطوير البرامج التي تدمج الحيوانات الأليفة في مبادرات الصحة العقلية والرفاهية، على وجه الخصوص في أوقات الأزمات أو العزلة الاجتماعية.

• الاهتمام ب ملاجئ الحيوانات لتسهيل تبني الحيوانات الأليفة وبرامج الرعاية البديلة كجزء منها التدخلات العلاجية.

9. حملات التوعية العامة لدى الافراد:

• رفع مستوى الوعي حول فوائد الصحة العقلية لامتلاك الحيوانات الأليفة من خلال الحملات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي.

• توفير الموارد والدعم للأفراد الذين يفكرون في امتلاك الحيوانات الأليفة، والتأكد من ذلك من وذلك يكون من خلال فهم المسؤوليات التي تقع على عاتقهم من خلال تبني الحيوانات والاهتمام بها.

10. توصيات للحفاظ على الحياة البرية ومكافحة التجارة غير المشروعة

تعزيز الحماية القانونية:

• تعزيز القوانين واللوائح المتعلقة بتجارة الحياة البرية، وإصدار القوانين التي تنظم الصيد المشروع للحيوانات.

• تنفيذ عقوبات أشد على أولئك الذين يتم القبض عليهم وهم يتورطون في التجارة غير المشروعة بالحياة البرية لتكون بمثابة رادع للمخالفين.

زيادة موظفي تنفيذ القانون وطرق المراقبة:

• زيادة عدد موظفي تنفيذ القانون في مجال الحياة البرية وتزويدهم بالتدريب المناسب.

• الاستفادة من التكنولوجيا مثل الطائرات بدون طيار وكاميرات المراقبة لمراقبة المناطق المحمية وتتبع الانشطة غير قانونية للحيوانات.

11. المشاركة المجتمعية وسبل العيش البديلة:

• إشراك المجتمعات المحلية في جهود الحفظ، وتوفير التثقيف حول أهمية حماية الحياة البرية للحيوانات.

• تطوير برامج سبل العيش البديلة لأولئك الذين يعتمدون على تجارة الحياة البرية للحصول على الدخل، وذلك لتقليل اعتمادهم على الأنشطة غير المشروعة.

المصادر والمراجع

القران الكريم .

1. . ادريس عبدللة فيصل ود. مسلم طاهر حسون, الضمانات القانونية لمهام المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسام, دراسة مقارنة, بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة, العدد (الثامن) المجلد lSSN-2575-4675(1), 2023,

2. سوسن شاكر، اصلاح وتطوير دائرة البيطرة خطوة في حماية الثروة الحيوانية من الأمراض، العدد 7735، الحوار المتمدن، 2023، سوسن شاكر مجيد - اصلاح وتطوير دائرة البيطرة خطوة في حماية الثروة الحيوانية من الأمراض.(ahewar.org)

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

3. سعد عبد الله خلف حبيب , الحماية الدستورية والقانونية لحق التظاهر السلمي في العراق, دراسة مقارنة, بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة, 2024 ,ISSN-2521-4675,ص156.
4. عماد عمران, الحيوان في الفكر العربي حتى عام 11 هجرية/ 632 ميلادية دراسة تاريخية؟, 2022, الحيوان في الفكر العربي حتى عام 11 هجرية/ 632 ميلادية دراسة تاريخية https://www.alukah.net/library/0/158867/
5. حقوق الحيوانات في الإسلام مقارنة بالقوانين الحديثة رؤية شاملة , 2025 https://www.nabdalarab.com/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8
6. صلاح حسنبابان، الثروة السمكية في العراق مهددة بالانقراض.. ما السبيل لإنقاذها؟، العراق، الموقع الإلكتروني، 2023، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/1/15، تاريخ زيارة الموقع: 2025/2/2.
7. حمد ملائي د. محمد جواد أصغري, حقوق-الحيوان-في-الرؤية-الكونيّة-للإسلام , ترجمة حسن ., مركز البحوث المعاصرة في بيروت ظاهر, 2022,
8. ندى عادل رحمة، هند علي محمد، دور المحكمة الاتحادية العليا من السكوت التشريعي لقانون النفط والغاز، العدد (الحادي عشر)، مجلة ميسان للدراسات القانونية، 2024، ص. 12.

الدساتير والقوانين

1. الدستور العراقي لعام 2005
2. قانون تنظيم واستغلال الاحياء المائية وحمايتها رقم 48 لسنه 1976 العراقي
3. قانون انضمام جمهورية العراق إلى معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطريةCMS)
4. قانون المراعي الطبيعية العراقي رقم (2) لسنة1983
5. قانون الحيوان لعام 1953، المعدل بموجب القانون رقم 647 المعدل لعام 2006 وقانون حماية الحيوان لعام 2015.
6. قانـون حماية الحيوانات البرية في العراق رقـم (17) لسنـة 2010.

المصادر الاجنبية

1. Amirthalingam, "Prosecutorial Discretion Is a Shield Not a Sword," issue 68, CLQ, 2020, p. 234, doi: 10.2139/ssrn.3494877.
2. Alexander, H., & Stanislav, R. ،Supplementary materials for chapter 5. Participatory design for multispecies cohabitation: By trees, for birds, with humans in designing more-than-human smart cities: Beyond sustainability, towards cohabitation ، Zenodo ،2023 ،https://zenodo.org/records/8213430.
3. Asmida, A., PutriSyaidatulAkma, M.A., Amir NurIkhwan, A., NurFaziniAsro, R.S., 2021.
4. B, Geiri, Animal Dignity Protection in Swiss Law—Status Quo and Future Perspectives, Schulthess, Geneva, Switzerland, 2016.
5. Cochrane, Alasdair, Animal Rights Without Liberation: Applied Ethics and Human Obligations, Columbia UP, 2012, pp. 14–15, 207.
6. Dorothy, K.S., Khoo, C.K., Ho, H.W., Navanithakumar, B., Faizah, H.M.S., Mishrin, M.I., Anun, M., Quaza, N.H.N., A study of public preferences of trap-neuter-release (TNR) and trap-euthanasia (TE) programmes of free roaming dogs in Penang, Malaysian Journal of Veterinary Research, vol. 10(2), 2019.
7 . Delhi High Court, CRL MC no 2051/2015 (recognizing birds' fundamental rights), 15 May 2015.

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

8 . Duffield, The enforcement of animal welfare offences and the viability of an infringement regime as a strategy for reform, New Zealand University Law Review, 2013, pp. 897–910.
9 . Dicey, A.V., The Law and the Constitution, MacMillan, London, UK, 1959.
10. Dickerson, Questioning the Autonomy of Prosecutorial Charging Decisions: Recognizing the Need to Exercise Discretion—Knowing There Will Be Consequences for Crossing the Line, Louisiana Law Review, vol. 60, 2000, p. 379.
11. Dorothy, K.S., Khoo, C.K., Ho, H.W., Navanithakumar, B., Faizah, H.M.S., Mishrin, M.I., Anun, M., Quaza, N.H.N., Enhancing legal protection of stray animal welfare through society intervention, Studies of Applied Economics, vol. 39(10), 2019, DOI: 10.25115/eea.v39i10.6016.
12 . Deckha, M., Vulnerability, Equality and Animals, Canadian Journal of Women and Law, vol. 27, 2015, p. 47, DOI: 10.3138/cjwl.27.1.47.
13. Deckha, M., "Vulnerability, Equality and Animals," Canadian Journal of Women and the Law, vol. 27, 2015, pp. 47, doi: 10.3138/cjwl.27.1.47.
14. Francione, G.L., Rain without Thunder: The Ideology of the Animal Rights Movement, Temple University Press, Philadelphia, PA, USA, 1996
15. Fuller, L., The Morality of Law, Yale, New Haven, CT, 1969.
16. Kempers, E.B., "Animal Dignity and the Law: Potential, Problems and Possible Implications," Liverpool Law Review, vol. 41, 2020, pp. 173, doi: 10.1007/s10991-020-09244-1.
17. Hayek, A., The Constitution of Liberty, University of Chicago Press, Chicago, IL, USA, 1960; The Rule of Law beyond the thick and thin, Law and Philosophy, vol. 3, 2013, pp. 3–816, DOI: 10.1007/s10982-012-9170; .
18. Hawker jailed one day, fined RM12,000 for abusing dog, New Straits Times, 29 February 2024,: https://www.nst.com.my/news/crime-courts//02/1019276/hawker-jailed-one-day-ined-rm12000-abusing-dog
2025 Harrison Whitmore Analyzing the Impact of Animal Welfare Laws Across Different Countries Analyzing the Impact of Animal Welfare Laws Across Different Countries — humanenyc.org
19 . Hassan, K.H., Occupational and animals safety in zoos: A legal narrative, American Journal of Animal and Veterinary Sciences, vol. 9, 2014, pp. 1-5.
20 . Hart, H.L.A., Are There Any Natural Rights?, Philosophical Review, vol. 64, 1955, pp. 175–177.
21 . House of Lords, R v Chief Constable of Sussex, Ex Parte International Trader's Ferry Ltd, London, UK, 1999.
22. IffahDiyanah, J., Yusof, G., Ahmad Khushairy, M., MohdHafzi, M.I., Zulhaidi, M.J., A study on animal and vehicle collisions in Malaysia based on news analysis, International Journal of Road Safety, vol. 1(2), 2020.
23. Kramer, H., Do Animals and Dead People Have Legal Rights?, Canadian Journal of Law and Jurisprudence, vol. 14, 2001.

24. Kramer, Do Animals and Dead People Have Legal Rights?, (n 2), 1977, p. 30; Hart, Legal Rights (n 25).

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.69.2025.893

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (69) ديسمبر 2025
Volume (69) December 2025
IJOHSS

25. Kempers, E.B., Animal Dignity and the Law: Potential, Problems and Possible Implications, Liverpool Law Review, vol. 41, 2020, p. 173, DOI: 10.1007/s10991-020-09244-1.
26 . Lalita, G., Khoo, M.S., The Trade of Porcupines in Malaysia with International Trade Links, Tropical Conservation Science, vol. 17, 2024.
27 . Lauricella, S., Judging by the way animals are treated: Gandhi as a manifestation of Patanjali's Yoga Sutras, Gandhi Marg Quarterly, vol. 35(4), 2013, pp. 655–674.
28. Levitt, L., Patronek, G., Grisso, T., Animal Maltreatment: Forensic Mental Health Issues and Evaluations, Oxford University Press, Oxford, UK, 2015.
29. Muhamad Rezan, T., Ain-Maryam, Z., Adam, M.S., A Study of the Causal Factors of Animal Crimes in Malaysia, Malaysian Journal of Social Sciences and Humanities, vol. 8(8), 2023.
Mansi Gupta, International Laws for the Protection of Animal Rights and Welfare https://doij.org/10.10000/IJLMH.111497
30 . MacCormick, D.N., Rights in Legislation, in P.M.S. Hacker and J. Raz (eds), Law, Morality, and Society: Essays in Honour of H.L.A. Hart, 1977, p. 73.
31 . R v. Beare, Supreme Court of Canada, 1988, p. 411; Miner, R., Recasting Prosecutorial Discretion, Journal of Criminal Law and Criminology, vol. 86, 1996, pp. 737–738, DOI: 10.2307/1143936.
32 . Rolston, H., Human uniqueness and human dignity: Persons in nature and the nature of persons, in A. Schulman (ed.), Human Dignity and Bioethics, The President's Council on Bioethics, Washington, DC, USA, 2008, pp. 129–153.
33. Regan, T., The Case for Animal Rights, University of California Press, Los Angeles, CA, USA, 1983.
34 . Satz, A.B., Animals as Vulnerable Subjects: Beyond Interest-Convergence, Hierarchy and Property, Animal Law, vol. 16, 2009, p. 165.
35 . Supreme Court of India, civil appeal no 5387 of 2014, 7 May 2014; Kerala High Court, AIR 2000 KER 340, 6 June 2000.
36 . Waldron, Jeremy, "Introduction," in Jeremy Waldron (ed.), Theories of Rights, Oxford University Press, 1984.
37 . Wise, S.M., Rattling the Cage: Toward Legal Rights for Animals, Perseus, Cambridge, MA, USA, 2000.
38 . Waldron, J., The Concept and Rule of Law, Georgia Law Review, 2008.
39 . Waldron, J., Introduction, in J. Waldron (ed), Theories of Rights, OUP, 1984.